



المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية "دراسة مقارنة مع البنوك التقليدية"

د/هناء عبد العزيز عبد اللطيف
المغني

أستاذ مساعد بقسم التمويل والاقتصاد

كلية إدارة الأعمال - جامعة طيبة

مدرس بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

والتقليدية، حيث وجدت الدراسة ان الجزء الأكبر من العائد التشغيلي بالبنوك الإسلامية كان هو عائد الأوراق الحكومية وأوراق الدين التي لا تتضمن مخاطر تشغيلية. أما المخاطر السوقية ومخاطر التعسر المالي، فقد تعرضت البنوك الإسلامية لمخاطر أعلى من البنوك التقليدية وبفروق جوهرية. كذلك انخفضت نسبة العائد على الأصول ونسبة سعر السهم إلى أرباحه بالبنوك الإسلامية وبفروق جوهرية عن البنوك التقليدية. وبشكل عام توضح نتائج الدراسة أن إلزام البنوك الإسلامية بقواعد تقليدية لا تتفق مع المعايير والأهداف الشرعية، يؤدي إلى محاكاة البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية في الأهداف والنواحي العملية، مع استمرار ضعف قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق الربحية ونسب قيم سوقية مماثلة للبنوك التقليدية.

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية، خلال فترة التقلبات والأزمات التي مرت بها مصر من سنة 2011 وحتى 2017، باستخدام النسب المالية. وقد وجدت الدراسة عدم تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر سيولة أعلى من البنوك التقليدية، حيث اتجهت البنوك الإسلامية نحو الاستثمار في الأوراق الحكومية وأوراق الدين. كما انخفضت مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية بفروق جوهرية عن البنوك التقليدية، حيث اتجهت البنوك الإسلامية نحو تقليل نسب الائتمان المتمثلة في المرابحات والمضاربات والمشاركات. أما مخاطر التشغيل فلم يكن هناك أي فروق جوهرية بين البنوك الإسلامية

Risk, Profitability and Market Value Ratios of Islamic Banks in Egypt " A Comparative Study with Conventional Banks"

Abstract

The present study aims to assess the risk, profitability and market values of Islamic banks compared to conventional banks during the period of volatility and crises experienced by Egypt from 2011 to 2017 using financial ratios. The study found that Islamic banks did not expose to higher liquidity risks than conventional banks, where Islamic banks tended to invest in government and debt securities. Credit risk in Islamic banks has also fallen significantly compared with conventional banks, because Islamic banks have tended to reduce credit rates in Murabaha, Mudaraba and Mus-haraka. The operation risk was not marked by significant differences between Islamic and conventional banks, where the study found that the bulk of the ope-

rating income of Islamic banks was the return of government securities and debt, which is not included operational risks. As for market risk and financial risk, Islamic banks have been exposed to higher risks than conventional banks with significant differences. Return on assets (ROA) and price to earnings (P/E) ratios have also declined in Islamic banks, with significant differences from conventional banks. In general, the results of this study show that the obligation of Islamic banks to traditional rules that do not comply with Shari'a standards and objectives leads to the simulation of conventional banks in terms of objectives and practicalities, with the continued weakness of the ability of Islamic banks to achieve profitability and market value ratios like conventional banks.

أولاً: مقدمة

من دول العالم الإسلامي والغربي (قحف، 2011، ص 206). ويشير تقرير وكالة تومسون رويترز عن واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي في 2016/2017، إلى أن حجم الأصول المصرفية الإسلامية قد بلغ 1451 مليار دولار، بنسبة 0.9% من إجمالي الأصول المصرفية العالمية¹. أما بالنسبة لمصر فيشير التقرير السنوي للجمعية المصرية للتمويل الإسلامي²، إلى أن حجم العمل المصرفي الإسلامي بمصر قد بلغ بنهاية ديسمبر 2016 حوالي 205 مليار جنيه، بنسبة 5.2% من حجم السوق المصرفي المصري. وهي لازالت نسبة محدودة وأقل مما هو متوقع للمصرفية الإسلامية المصرية، خاصة وأن مصر كانت من أولى الدول التي بدأ بها العمل بفكرة البنوك الإسلامية. وهذا ما أظهره تقرير تومسون رويترز السابق، حيث لم تدخل مصر حتى الآن ضمن الدول العشر الأولى في حجم التمويل الإسلامي العالمي. وقد مرت مصر خلال الفترة الماضية بالعديد من الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية، والتي أثرت بشكل كبير على عمل المؤسسات المالية وخاصة البنوك. فقد تعرضت مصر منذ يناير 2011 لعدد من الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية، التي أدت إلى حدوث نقص حاد في السيولة النقدية الأجنبية بالسوق المصري. وهو ما أدى إلى حدوث تقلبات كبيرة في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، وقيام الحكومة المصرية بتخفيض قيمة العملة المصرية مقابل الدولار وتحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر 2016. وقد تابع ذلك قيام البنك

تقوم فكرة البنوك الإسلامية على الأخذ في الاعتبار قواعد الشريعة الإسلامية عند القيام بالاستثمار. ولا يعتبر العمل طبقاً للقواعد الشرعية للاستثمار أمراً جديداً، فقد عمل المسلمون الأوائل على إنشاء نظم مالية خالية من المعاملات الربوية. وفي الاقتصاديات الحديثة، حظيت فكرة وجود بنوك إسلامية بقبول كبير من قبل علماء الشريعة والمستثمرين على حد سواء. فالبنوك الإسلامية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في استقطاب الاستثمارات وتوجيهها الوجهة الإسلامية النافعة، بما يحقق النمو المنشود في المجتمعات الإسلامية. وقد بدأت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في مصر عام 1963، من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية، التي أسسها د. أحمد النجار في مدينة ميت غمر، والتي تم دمجها بعد ذلك مع البنك الأهلي المصري عام 1968. وفي عام 1971، تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي الحكومي كأول بنك ينص في قانونه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية، ويعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية. أما على مستوى العالم الإسلامي، فقد تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974، كأول بنك إسلامي دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي نفس السنة أيضاً تم إنشاء بنك دبي الإسلامي كأول بنك إسلامي تجاري متكامل بالمفهوم المصرفي الحديث. ثم قام الأمير محمد الفيصل بإنشاء أول بنك من بنوك فيصل الإسلامية في مصر بقانون استثنائي يسمح بالقيام بالمعاملات الإسلامية سنة 1977. ثم توالى بعد ذلك انتشار المصارف الإسلامية في كثير

¹- http://www.iedcdubai.ae/assets/uploads/files/ar_SGIE%20Report%20ES_AR_f2_DIGITAL_1477895725.pdf

²- <http://ik.ahram.org.eg/News/28267.aspx>

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

- 1- تقييم المخاطر المختلفة لتي تتعرض لها البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية.
- 2- تقييم الربحية بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية.
- 3- تقييم نسب القيم السوقية للبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية.

رابعاً: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى الإسهامات التي ستقدمها على كل من المستوى الأكاديمي والمستوى العملي. فأما على المستوى الأكاديمي، فعلى الرغم من قيام بعض الدراسات السابقة بتقييم المخاطر بالبنوك الإسلامية المصرية، إلا أن هذه الدراسات تعتبر قليلة نسبياً، ولم تقم بتقييم جميع أنواع المخاطر خاصة المخاطر التشغيلية والسوقية. كما لم تقم هذه الدراسات بتقييم نسب القيم السوقية لهذه البنوك بالبورصة المصرية. وهذا هو ما ستحاول الدراسة الحالية إضافته للأدبيات البحثية في هذا المجال. كما تعتبر الدراسة الحالية أيضاً إضافة للأدبيات البحثية، لما ستقدمه من معلومات عن البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية، خلال فترة تختلف في طبيعتها عن طبيعة الفترات التي غطتها الدراسات السابقة. فعلى الرغم من تغطية بعض الدراسات السابقة للمخاطر والربحية بالبنوك الإسلامية خلال بعض الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية، إلا أن الفترة التي تغطيها الدراسة بمصر من 2011 وحتى 2017، تختلف من حيث طبيعتها وطبيعة الأزمات والمخاطر والتقلبات السياسية والاقتصادية والمالية التي تعرضت لها

المركزي بتغيرات متتالية في السياسة النقدية مثل رفع أسعار الفائدة، ورفع قيمة الاحتياطي النقدي الإلزامي بالبنوك³. وقد أثر ذلك طبيعته الحال على عمل البنوك المختلفة العاملة بمصر، ومنها البنوك الإسلامية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تخضع البنوك الإسلامية لمعايير وضوابط شرعية تجعلها مقبولة من وجهة نظر شرعية. وفي مصر تخضع البنوك الإسلامية للقواعد الشرعية بالإضافة للقواعد التي يحددها البنك المركزي المصري، والتي تتضمن القواعد المنققة عليها ضمن اتفاقيات بازل 1، 2، 3. وهي قواعد عالمية تم وضعها طبقاً لطبيعة المخاطر والعمليات الخاصة بالبنوك التقليدية. وقد تواجه البنوك الإسلامية في سبيل تحقيق التوافق بين تلك القواعد التقليدية المفروضة عليها، والقواعد الشرعية الملزمة بها، مخاطر أعلى من البنوك التقليدية، وقد تتأثر كذلك الربحية ونسب القيم السوقية لهذه البنوك بالأسواق المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، خاصة في وقت الأزمات المختلفة. ولذلك وفي ظل ما تعرضت له مصر من أزمات في السنوات الأخيرة، فستتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"هل هناك فروق جوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية المصرية في المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية، خلال الأزمات التي مرت بها مصر من 2011 وحتى 2017؟"

³ - البنك المركزي المصري:

<http://www.cbe.org.eg/en/Pages/default.aspx>

بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وبما لا يؤثر على الربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تلجأ المصارف والبنوك الإسلامية إلى الاستثمار في أدوات تكون مقبولة من وجهة نظر شرعية واستثمارية. حيث يجب أن تتوافق تلك الأدوات مع المعايير والعقود التي أقرتها الشريعة الإسلامية. وسنوضح فيما يلي معايير الاستثمار الإسلامي، والعقود الشرعية التي يمكن الاعتماد عليها بالبنوك الإسلامية، ومدى تأثر المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية بتلك المعايير والعقود، وأهم الدراسات السابقة الخاصة بذلك.

أولاً: المعايير الشرعية للاستثمار الإسلامي

عند قيام البنوك الإسلامية بالاستثمار في الأدوات المالية المختلفة، فإن هذه الأدوات يجب أن تتوافق مع معايير وضوابط الاستثمار الإسلامي، التي يمكن توضيحها فيما يلي (المغني، الحناوي، واسماعيل، 2012):

1- تحقيق الضوابط العقائدية: تتعلق الضوابط العقائدية بالقواعد التي أوجبه الشارع سبحانه وتعالى على المستثمرين المسلمين والمتعلقة بعقيدتهم وإيمانهم. فالمال مال الله والإنسان مستخلف فيه، فيجب استخدام هذا المال وفق مراد الله، ولا يجوز استخدامه فيما يخالف شرعه (سانو، 2000، ص99). وتمثل الضوابط العقائدية المظلة التي تجمع كافة أحكام الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن

مصر. فبداية من أحداث يناير 2011، تعرضت مصر لعدد من التغييرات والأزمات السياسية والاقتصادية، التي نتج عنها انخفاضات كبيرة في الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية، وحدث نقص حاد في السيولة النقدية من العملات الأجنبية بالسوق المصري، وحدث انخفاضات وتقلبات كبيرة في قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية. وقد أدى هذا في النهاية إلى قيام الحكومة المصرية بتحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر 2016، مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بأكثر من 100% من قيمته في مقابل الدولار الأمريكي. وقد تابع ذلك قيام البنك المركزي بتغييرات متتالية في السياسة النقدية لمواجهة التضخم، ومنها رفع أسعار الفائدة بالبنوك بمعدلات كبيرة، ورفع قيمة الاحتياطي النقدي الإلزامي بالبنوك⁴. وتعتبر عملية مواجهة هذه الأزمات والمخاطر وما يصاحبها من تقلبات كبيرة بالأسواق تحدياً كبيراً أمام البنوك العاملة بهذه الأسواق، خاصة البنوك الإسلامية التي يجب عليها مواجهة هذه المخاطر والأزمات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهنا تأتي أهمية الدراسة الحالية لتقديم المعلومات حول مدى قدرة البنوك الإسلامية المصرية على إدارة هذه المخاطر وتحقيق الربحية ونسب القيم السوقية مقارنة بالبنوك التقليدية، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. أما على المستوى العملي، فتقدم الدراسة الحالية معلومات هامة لكل من المستثمرين والقائمين على إدارة البنوك الإسلامية، حول مدى فعالية البنوك الإسلامية المصرية في إدارة مخاطر السيولة والائتمان والتشغيل ومخاطر السوق والتعسر المالي

⁴ - البنك المركزي المصري:

<http://www.cbe.org.eg/en/Pages/default.aspx>

وضمن معاً، فإذا اجتمعاً صار الخراج زيادة على المال بلا عوض فهو ربا. وقد اتفق معظم علماء المسلمين المعاصرين على هذا الرأي السابق، الذي يشير إلى أن الفائدة من حيث جوهرها لا تختلف عن الربا المحرم شرعا. وأن فوائد البنوك المركبة أسوأ من ربا الجاهلية الذي حرمه الشرع في القرآن والسنة تحريماً قاطعاً (السالوس، 2002، ص135، وص255). وعلى الرغم من هذا الإجماع، فقد ظهرت بعض الآراء الفردية لبعض العلماء بإجازة التعامل في الفائدة التي تمنحها البنوك التقليدية المختلفة. إلا أن جمهور العلماء قد رفضوا هذه الفتاوى، ووضحوا أن الدلائل التي استندت عليها لا تتفق وطبيعة هذه الفائدة، التي تتفق تماماً مع الربا المحرم شرعاً⁵. وبناءً على هذه القاعدة فإن البنك الإسلامي لا يستطيع إبرام عقود تشتت الحصول على عائد أو فائدة ثابتة على رأس ماله مع ضمان رد الأصل له عند الطلب.

ب- تحريم الغرر: ويطلق الغرر على البيوع التي بها جهالة وخداع ولا يوثق بتسليمها وتؤدي للغبن. ويبيع الغرر هو بيع باطل، "فَعِنِ ابِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ نَبِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَعَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ" (رواه مسلم في كتاب البيوع برقم 3381). والغرر يشمل عدة صور منها الجهالة في الحصول أو الوجود أو الأجل، وهذا كله يؤدي لتعلق العقد بالخطر. والمثل الواضح على تلك العقود في الأسواق المالية الحالية، التعامل على المشتقات

جميع الضوابط التالية هي ضوابط تابعة للضوابط العقائدية.

2- تحقيق الضوابط الخاصة بالمعاملات المالية

أ- تحريم الربا: فقد حرم الله الربا في قوله تعالى " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُجِبُّ كُلَّ كُفَّارٍ أَثِيمٍ" (سورة البقرة، آية 275، 276). وقد أشار أحمد (2000) إلى وجود قواعد شرعية ثابتة تؤكد على أن الفائدة، والتي يتم التعامل بها الآن في الاقتصاديات الحديثة، من حيث جوهرها لا تختلف عن الربا المحرم شرعا. أما القاعدة الأولى: فهي أن الفائدة كما هو معروف لدى الاقتصاديين هي تكلفة إقراض النقود إلى أجل حسبما يتفق عليه من سعر. والربا الذي كان معروفاً في الجاهلية وحرمه الإسلام هو قرض الدراهم إلى أجل بزيادة على ما استقرض على ما يتراضون به، ولذلك عرف الفقهاء الربا على أنه مال بلا عوض في مبادلة مال بمثله. وأما القاعدة الثانية: فهي أن "الغنم بالغرر": ويقصد بها أنه إذا أراد صاحب المال أن يغنم شيئاً من وراء ماله فعلياً أن يتحمل مخاطرة استخدامه في نشاط اقتصادي حقيقي، وبذلك يكون عرضة للخسارة أو الغرم كما أنه يربو تحقيق الغنم أو الربح. والقاعدة الثالثة: أن "الخراج بالضمنان"، وتعني أنه إذا اشترط صاحب المال عائداً من وراء استخدام ماله فليس له أن يشترط مع ذلك ضمان أصل هذا المال. أما إذا أراد ضمان أصل ماله فعلياً أن يتنازل عن العائد الذي لا بد أن يرتبط بالمخاطرة، أي لا يجتمع خراج

⁵ نص فرار مجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة في سنة 1965 على أن: "الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم". ونص قرار مجمع الفقه الإسلامي سنة 1985 رقم 10(2/10) على أن: "كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله، وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، هاتان صورتان ربا محرم شرعاً".

المالية مثل عقود الخيارات والمستقبليات والمبادلات. فهذه التعاملات تتم بغرض الاستفادة من فروق الأسعار دون إحضار الأوراق المالية موضوع التعامل، فلا البائع يسلم ما باعه ولا المشتري يستلم ما اشتراه. والثمن في العقود الأصلية يؤجل إلى موعد التصفية ولا يدفع في مجلس العقد، والسلع تباع وهي في ذمة البائع الأول قبل أن يحوزها المشتري الأول (دوابه، 1999).

ج- تحريم بيع الدين: اتفق جمهور العلماء المعاصرين على عدم إجازة بيع الدين بجميع أحواله، وهذا هو ما أقره مجلس مجمع الفقه الإسلامي⁶، بخصوص موضوع بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية أنه: "لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه شرعاً، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع أجل". وهذا هو ما أقرته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية⁷، بعدم جواز تصكيك الديون في الذم وتداولها.

ثانياً: العقود الشرعية الإسلامية

تقوم الأدوات المالية الإسلامية على ضوابط الشريعة الإسلامية. والبنوك الإسلامية لا تستطيع التعامل بالأدوات المالية التقليدية التي تتمثل معظمها في أدوات دين ذات فائدة ثابتة. فالنظام المالي الإسلامي يقوم على نظام المشاركة في الملكية والخطر بين البنك والمقرضين (Siddiqui, 2008). وسنوضح فيما يلي أهم الصيغ الشرعية للعقود الإسلامية المختلفة:

1- المشاركة: فهو أن يتعاقد اثنان فأكثر على

إنشاء عمل أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، بقصد الاسترباح أو تحقيق ربح. ويشترك كل شريك في رأس مال الشركة، بنسب متساوية أو

⁶- قرارات مجمع الفقه الإسلامي دورة المؤتمر الحادي عشر بالمنامة 1998.

⁷- قرارات هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البند 5 المعيار 1 سنة 2007

- متفاوتة. كما يمكن أن تكون المشاركة بتقديم نقدية أو أصول أو عمل أو تقديم خبرات فنية أو إدارية. ويوزع الربح بين الشركاء بحسب الاتفاق والخسارة بنسبة حصة كل منهم في رأس المال (الزحيلي، 2002، ص431).
- 2- المضاربة:** هو عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة. ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها. أما الخسارة إذا وقعت، فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله. أي أن رأس المال من طرف، والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر. ويد المضارب يد أمانة، فلا يضمن ما يتلف إلا بالتعدي أو التقصير في الحفظ، ويجوز لرب المال أخذ ضمان أو طلب كفيل من الضارب لاستيفاء حقه حال التعدي أو التقصير. ولكن لا يجوز الضمان لرأس المال أو الربح (الزحيلي، 2002، ص438).
- 3- البيع بثمن أجل والبيع بالتقسيط:** وهو بيع يتم فيه تسليم المبيع في الحال، ويؤجل وفاء الثمن أو تمديده إلى آجال معلومة في المستقبل. وقد أجاز جمهور العلماء بيع الشيء بأكثر من سعره لأجل النساء (أي الأجل) لعموم الأدلة الشرعية القاضية بجوازه (الزحيلي، 2002، ص59).
- 4- الإجارة:** هو عقد على المنافع المباحة بعوض. حيث يقوم المؤجر بمنح حق المنفعة من الأصل الذي يملكه لمستأجر في مقابل عوض أو أجره متفق عليها بينهما (الزحيلي، 2002، ص72).
- 5- المرابحة:** هو عقد يتم فيه الاتفاق على التبايع بالثمن المعتبر أنه رأس المال، أي التكلفة زائد الربح بنسبة معينة أو بمقدار محدد، ويجوز أن يكون الشراء بأمر الطالب لسبعة معينة على أساس أن الأمر يعد بشراء ما أمر به. ويكون ذلك مقيدا بشرط نفاذ البيع الأول الذي يثبت به التملك ليتبعه نفاذ عقد البيع الثاني الذي تنتقل به ملكية المبيع للطرف الأمر للشراء (الحناوي وتوفيق، 1991، ص586).
- 6- السلم:** هو تعاقد على شراء أو بيع سلع أو منتجات تسلم في المستقبل وذلك على أساس الدفع المعجل للثمن (الحناوي وتوفيق، 1991، ص586). ويشترط في رأس المال المسلم أن يكون معلوم الجنس والمقدار ويسلم في المجلس، ويشترط في المسلم فيه أن يكون معلوم المقدار والأجل وأن يكون ديناً في الذمة وأن يكون منضبط الصفة ومقدوراً على تسليمه (دوابه، 1999).
- 7- الاستصناع:** هو عقد مع صانع على عمل أو صنع شيء أو سلعة معينة في الذمة. ويكون الشيء المصنوع ومادته الأولية من الصانع، ويكون المعقود عليه هو العمل فقط. ولا يشترط في هذا العقد تعجيل الثمن، ولا بيان مدة الصنع والتسليم، ولا كون المصنوع مما يوجد في الأسواق (الزحيلي، 2002، ص56).
- 8- القرض الحسن:** وهو تملك شيء أو مال للغير، على أن يرد المقرض بدله دون زيادة (الزحيلي، 2002، ص79)، وهو مشروع لقول الله عز وجل "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" (البقرة آية 245).

ثالثاً: أثر التعامل بالمعايير والعقود الشرعية على مخاطر وربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية

1- المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية

تواجه البنوك بشكل عام (سواء التقليدية أو الإسلامية) عدداً من المخاطر عند القيام بعملياتها المختلفة. إلا أن دراسة (Mahdi and Abbes, 2017) وضحت أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة للخطر من البنوك التقليدية بسبب طبيعة العقود الإسلامية التي تزيد في خطرها عن العقود التقليدية. وهو ما أكدته دراسة (Hussein, 2016) من خلال إجراء دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي المصري في الفترة من 2011-2015. حيث أشارت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تتعرض لنفس المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية، بالإضافة إلى مخاطر خاصة بالبنوك الإسلامية ترتبط بطبيعة القواعد والعقود الإسلامية. وسنوضح فيما يلي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وأهم الدراسات السابقة الخاصة بذلك.

أ- مخاطر السيولة: وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل خسائر غير مقبولة (أبو محييد، 2008). ونظراً لأهمية مخاطر السيولة وتأثيرها على عمل البنوك، يجبر البنك المركزي بالدول المختلفة أن يحتفظ البنك بنسب محددة من السيولة على النحو التالي:

نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: وتحدد هذه النسبة طبقاً للقوانين الصادرة من البنوك المركزية، وتتراوح في معظم الدول بين 10% و 20% من إجمالي ودائع كل بنك (تبلغ نسبة الاحتياطي الإلزامي بمصر 14% بعد رفعها من 10% من قبل البنك المركزي المصري في أكتوبر 2017 <http://www.cbe.org.eg>). ويتم إيداع هذه النسبة كأموال سائلة لدى البنك المركزي بفائدة أو بدون فائدة بحسب القوانين المنظمة لهذه النسبة بكل دولة (البلتاجي، 2010).

نسبة السيولة القانونية: يلزم البنك المركزي جميع البنوك، بالاحتفاظ بنسبة محددة من السيولة النقدية كنسبة من الودائع لدى البنك في حدود 20%. حيث يمكن استثمار هذه النسبة في شكل أصول نقدية أو أصول قابلة للتحويل سريعاً إلى نقدية، مثل الاستثمار في أذون أو سندات الخزنة أو يتم إيداعها بفائدة لدى البنوك المحلية (البلتاجي، 2010).

وتظهر مشكلة السيولة بالبنوك الإسلامية نتيجة خضوع معظم هذه البنوك في البلاد المختلفة (ومنها مصر)، إلى نفس القوانين والأحكام التي تخضع لها البنوك التقليدية دون تفرقة بين طبيعة عمل كل منهما (دوابه، 2005). فالودائع الآجلة لدى البنك الإسلامي يتم إيداعها على سبيل الاستثمار وعلى أساس عقد مضاربة شرعي مع البنك، وبالتالي فإن المودع مشارك في الربح والخسارة، ورأسماله ليس مضموناً من قبل البنك. وهذا يختلف عن البنك التقليدي الذي يضمن الودائع الآجلة لديه والربح الخاص بها كاملاً. وطالما أن البنك الإسلامي لا يضمن رد الودائع الآجلة وقت الطلب، فإنه لا يجب

الإسلامي يتعرض بصورة أكبر إلى مخاطر عدم كفاءة إدارة السيولة النقدية لدى البنك (شحاته، 2010).

هذا وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة التي قامت بتقييم مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الواقع العملي. فقد ذهب بعض النتائج إلى أن البنوك الإسلامية لا تواجه مخاطر سيولة أعلى من البنوك التقليدية. حيث وضحت دراسة (Samad and Hassan, 1999) أن البنوك الإسلامية في ماليزيا كانت أكثر سيولة من البنوك التقليدية في الفترة من 1984 حتى 1997. كذلك أظهرت دراسة (Ariffin, 2012) التي تمت أثناء فترة الأزمة العالمية من 2006-2008، أن هذه الأزمة لم تؤثر سلبا على السيولة بالبنوك الإسلامية الماليزية، بالرغم من أثرها السلبي على الربحية خلال الأزمة. وهو ما أكدت عليه دراسة (Waemustafa and Sukri, 2016) في الفترة من 2000-2010، من أن البنوك الإسلامية الماليزية قد حافظت على سيولة مرتفعة مقارنة بالبنوك التقليدية حتى أثناء الأزمة العالمية. كذلك وضحت دراسة (Usman and Khan, 2012) أن البنوك الإسلامية الباكستانية كانت أعلى من البنوك التقليدية في السيولة والربحية في فترة الأزمة العالمية من 2007-2009. وعلى العكس من ذلك، فقد وجدت دراسة (Zarrouk, 2014) بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل وأثناء الأزمة العالمية في الفترة من 2005 إلى 2010، أن الأزمة العالمية قد أثرت بالسلب على السيولة والربحية بالبنوك الإسلامية خاصة الخليجية منها. وهو ما أكد عليه (Elsiefy, 2013) من أن البنوك الإسلامية القطرية كانت أقل في السيولة من البنوك التقليدية في الفترة

أن يخضع لنفس نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية الضامنة لجميع أنواع الودائع (دوابه، 2005).

وبالرغم من هذه الاختلافات في طبيعة الودائع واستخداماتها بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، فإن البنوك الإسلامية مجبرة على الاحتفاظ بتلك النسب من السيولة. وفي حين تتوافر لدى البنوك التقليدية الأدوات والوسائل المختلفة للاستفادة من هذه السيولة، لا تتوافر لدى البنوك الإسلامية الأدوات الشرعية المناسبة للاستفادة منها. فبالنسبة للاحتياطي القانوني، تسمح قوانين بعض الدول باحتساب نسبة فائدة ثابتة على هذه الاحتياطات القانونية المودعة لدى البنك المركزي (ففي مصر يتم احتساب فائدة على الاحتياطي القانوني بالدولار بسعر الإيداع بسوق لندن) (دوابه، 2005). كذلك يستطيع البنك التقليدي استثمار السيولة القانونية، أو أي فائض في السيولة لديه، في أذون وسندات الخزانة التي تطرحها الحكومة بفائدة ثابتة، أو إيداعها بالفائدة الثابتة لدى البنوك الأخرى. بينما لا تستطيع البنوك الإسلامية التعامل بتلك الأوراق أو الإيداعات لأنها تتعامل بالفائدة الثابتة، مع عدم توافر أدوات مالية سهلة التحول لنقدية ومتوافقة في ذات الوقت مع أحكام الشريعة الإسلامية بالأسواق المالية الحالية. كذلك فإن هناك صعوبة في تحويل أي فائض لدى البنك الإسلامي لمصرف إسلامي آخر، في ظل عدم وجود مصارف إسلامية محلية وعالمية كافية. كذلك الحال عند حدوث عجز في السيولة، يستطيع البنك التقليدي الاقتراض من أي بنك تقليدي آخر أو الحصول على تسهيلات السيولة التي يمنحها البنك المركزي بنظام الفائدة، بينما لا يستطيع البنك الإسلامي ذلك. وبهذا فإن البنك

يستطيع بيعها ثانية، أو بيعها بخسارة، أو تحمل قيمتها في حالة تلفها أثناء هذه العملية. هذا بالإضافة إلى ثبات أرباح البنك طوال مدة المراجعة، سواء قام العميل بالسداد أم تأخر (صالح، 2009). وبالنسبة لعقود المشاركة، فالبنوك الإسلامية تدخل كشريك في رأس المال وفي الربح أو الخسارة. وتأتي مخاطر الائتمان هنا في حالة عدم تمكن البنك من الحصول على نصيبه من الأرباح في حالة الخسارة، أو عدم قدرة الشريك على سداد حصة البنك المشارك بها في رأس المال، وبالتالي فقدان البنك لرأس المال ذاته (كمال وبورقيبة، 2009). كذلك في عقود المضاربة، يدخل البنك الإسلامي في العقد على أنه رب المال (الأصيل) مع مضارب خارجي (الوكيل). وهنا يتعرض البنك لمخاطر الائتمان نتيجة عدم سلطته على المال الممنوح للمضارب، فعقد المضاربة لا يمنح البنك حق التدخل في الإدارة أو مراقبة المضارب عن قرب (Greuning and Iqbal, 2008). أما بالنسبة لعقود السلم وعقود الإستهناج، فتأتي مخاطر الائتمان في عدم قدرة الطرف الآخر على تسليم السلعة المتفق على تسليمها في الوقت المحدد أو عدم تسليمها تماماً أو تسليم نوعية مختلفة عن العقد، بالإضافة لمخاطر انخفاض أسعار السلع. كذلك بالنسبة لعقود الإجارة والبيع الآجل والقروض الحسن، فتأتي مخاطر الائتمان من مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة، أو أقساط البيع، أو أقساط القرض. وهذا يترتب عليه زيادة مخاطر الائتمان، خاصة مع عدم قدرة البنك الإسلامي على وضع فوائد أو غرامات محددة في حالة المماطلة في سداد الديون المتأخرة الدفع. وبناءً على ذلك فإن البنوك الإسلامية تكون أكثر عرضة لمخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية، التي لا

من 2006-2010. كذلك في مصر وجد (Fayed, 2013) عند المقارنة بين البنوك الإسلامية المصرية والبنوك التقليدية في الفترة من 2008 - 2010، وهي فترة الأزمة العالمية، أن سيولة البنوك الإسلامية كانت أقل من البنوك التقليدية. وهو ما أكدت عليه دراسة (Youssef and Samir, 2015)، والتي قارنت أيضاً بين البنوك الإسلامية المصرية والتقليدية خلال الفترة من 2010 - 2013، والتي وضحت أن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة.

ب- مخاطر الائتمان: من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية. والتي يقصد بها المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض، عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني (صالح، 2009).

وتختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، نتيجة اختلاف طبيعة العقود التي تقوم عليها البنوك الإسلامية في منح الائتمان مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك بحسب نوع العقود الشرعية المستخدمة في عمليات الائتمان. فبالنسبة لعقود المراجعة، التي تمثل أحد أهم أنشطة الاستثمار بالبنوك الإسلامية، يتعرض البنك الإسلامي لخطر الائتمان في حالة عجز العميل عن السداد وعدم حصول البنك على الضمانات الكافية. فعقد المراجعة الشرعي يوجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها بداية، ومن ثم التنازل عنها للعميل. فإذا ما حصل خطر عدم قدرة العميل على السداد، فتبقى ملكية السلعة للبنك الذي قد لا

في 24 دولة مختلفة خلال الفترة من 2007-2013، ووجدت أن البنوك الإسلامية كانت أعلى في مخاطر الائتمان.

ج- المخاطر التشغيلية: عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل 2 المخاطر التشغيلية على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية". ووفقاً لهذا التعريف فقد تم تقسيم هذه المخاطر إلى أربع مجموعات فرعية. وهي مخاطر نظم المعلومات التي ترتبط بعدم توفر الوسائل والتقنيات لأداء المعاملات بالبنك. ومخاطر العمليات التي ترجع إلى الخطأ في تسجيل العمليات والتسويات. وخطر الموظفين الناتج عن أخطاء من الموارد البشرية، سواء كانت متمدة (الاحتيال الداخلي) أو غير متمدة. أما الخطر الأخير وهو مخاطر الأحداث الخارجية، بما يشمل الاحتيال الخارجي أو أي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، أو أي خسائر ناتجة عن تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل (بو عبدلي وسعيد، 2015).

هذا وقد وضع (Abdullah and Ismail, 2011) أن المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية أصبحت أكثر تعقيداً في ظل اتفاقيات بازل ووجود إطار قانوني موحد بينها وبين البنوك التقليدية، والتي لا تراعي طبيعة الاختلافات في طبيعة المخاطر التشغيلية بالبنوك الإسلامية. فالبنوك الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية بسبب عدم وجود تماثل بين البنوك الإسلامية في التطبيقات الشرعية للعقود الإسلامية، خاصة في ظل وجود فتاوى وآراء فقهية مختلفة حول كيفية تطبيق المعاملات المالية

تتحمل مسؤولية أي أصول ولا تدخل في استثمارات حقيقية ولا تشارك في الربح والخسارة. كما أنه في حالة التأخير عن السداد تقوم بزيادة الفوائد على الديون المستحقة وعلى فوائده المستحقة (صالح، 2009).

هذا وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة التي قامت بقياس مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية في الواقع العملي. فقد قارن (Samad, 2004) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في البحرين في أثناء وبعد حرب الخليج من 1991-2001. ووجد أن البنوك الإسلامية كانت أقل في مخاطر الائتمان من البنوك التقليدية، وأن هذه الفروق كانت فروقا جوهرية. كذلك قارنت دراسة (Abdifar, Molyneux and Tarazi, 2013) بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في 24 دولة حول العالم في الفترة من 1999-2009. ووجدت أن البنوك الإسلامية كانت أقل في مخاطر الائتمان. كذلك في مصر وضحت دراسة (Youssef and Samir, 2015) التي تمت خلال الفترة من 2010-2013، أن البنوك الإسلامية كانت أفضل في إدارة مخاطر الائتمان من البنوك التقليدية. إلا أن دراسة (Elsiefy, 2013) قد أشارت إلى أنه على الرغم من أن البنوك الإسلامية القطرية قد استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الودائع، إلا أنها كانت أضعف في عملية إدارة القروض المتعثرة في الفترة من 2006-2010. كذلك في مصر أشارت دراسة (Fayed, 2013) إلى أن أداء البنوك الإسلامية كان أقل من البنوك التقليدية في إدارة مخاطر الائتمان خلال فترة الأزمة العالمية من 2008-2010. كذلك قارنت دراسة (Zinsa, and Weillb, 2017)، بين البنوك الإسلامية والتقليدية

حيث تتطلب العقود الشرعية تملك البنك للسلعة، أو المضاربة في السلع المحلية أو الدولية، أو المشاركة في مشروعات تعمل داخل السوق المحلي أو الدولي، أو الدخول في استثمارات الأسهم في الأسواق المحلية والعالمية. ويؤدي الدخول في هذه العمليات إلى التعرض لمخاطر التقلب في أسعار السوق بصورة كبيرة. كذلك بالنسبة لمخاطر التقلب في سعر الفائدة، فعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، إلا أنها تواجه مخاطر التغيرات في سعر الفائدة بصورة غير مباشرة. فكثير من البنوك الإسلامية تتخذ أسعار الفائدة بالسوق المصرفي (مثل مؤشر ليبور الذي يمثل سعر الاقتراض الداخلي بين البنوك بسوق لندن)، كسعر مرجعي عند وضع معدل للعائد على عمليات البيع الأجل والمرابحات والمعاملات القائمة على صيغ التأجير، وذلك بعد إضافة هامش للمخاطرة لهذا السعر المرجعي. ونظراً لأن هذا العائد يحدده البنك الإسلامي مرة واحدة في بداية العقد، فلن يستطيع البنك تغيير هذا المعدل مع أي تغيير في هذا السعر المرجعي طوال فترة العقد، وهو ما يعرضه للمخاطر الناشئة عن تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية (زايد، 2017). وقد تبيننت نتائج الدراسات السابقة العملية حول مدى تأثير البنوك الإسلامية بالتغيرات السوقية في أسعار الفائدة. فقد قام (Ergec and Gulumser, 2011)، بدراسة أثر التغير في سعر الفائدة على البنوك الإسلامية في تركيا في الفترة من 2005-2009. وقد وضحت الدراسة أنه على الرغم من أن البنوك الإسلامية لا تعمل بنظام الفائدة الثابتة، إلا أن التغير في سعر الفائدة قد أثر على حجم ما يمثل الودائع والقروض بالبنوك الإسلامية، وهو ما يشير

الإسلامية بين بنك وآخر. بالإضافة لعدم توافر موارد بشرية لها خبرة ومدربة على القيام بالعمليات المالية الإسلامية، مع عدم وجود أنظمة معلومات ملائمة للعمل بنظم التمويل الإسلامي (Hussein, 2016).

هذا وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة الخاصة بقياس الخطر التشغيلي بالبنوك الإسلامية في الواقع العملي. فقد وجدت دراسة (Rosly and Abu Bakar, 2003) أن البنوك الإسلامية الماليزية بالفترة من 1996-1999، كانت أقل من البنوك التقليدية في الكفاءة التشغيلية الخاصة بإدارة الأصول، إلا أنها كانت أكثر كفاءة من البنوك التقليدية في تخفيض المصاريف التشغيلية. إلا أن دراسة (Siraj and Pillai, 2012) التي قامت بالمقارنة بين الأداء التشغيلي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بدول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2005-2010، وجدت أن الأداء التشغيلي للبنوك الإسلامية كان أفضل من البنوك التقليدية. وهو ما أكد عليه (Elsiefy, 2013) من أن البنوك الإسلامية القطرية كانت أكثر كفاءة من البنوك التقليدية في إدارة الأصول التشغيلية في الفترة من 2006-2010.

د- المخاطر السوقية: هي المخاطر التي تطرأ نتيجة التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أو مخاطر سوقية خاصة بأسعار الأصول والأدوات المالية التي يتعامل بها البنك (كمال وبورقيبة، 2009). ومن الأمثلة على مخاطر السوق، مخاطر التغير في أسعار السلع وأسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة. وقد تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر سوقية أعلى من البنوك التقليدية نتيجة الدخول في العقود الشرعية.

في الاعتبار المخاطر التسويقية والتشغيلية بالإضافة للمخاطر الائتمانية التي ركزت عليها بازل 1، وذلك مع بقاء النسبة عند 8%. ثم نتيجة لفشل هذا التعديل الثاني في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008، قامت لجنة بازل 3 سنة 2010 بوضع تعديلات جديدة على متطلبات رأس المال ليأخذ في الاعتبار مخاطر السيولة ومخاطر الرفع المالي، بالإضافة للمخاطر السابقة. ورفعت الحد الأدنى لنسبة رأس المال التنظيمي على الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر إلى 10.5% (يونس، 2015).

وبالرغم من أهمية التعامل مع مخاطر التعسر المالي بالبنوك الإسلامية، إلا أن طبيعة أصول والتزامات البنوك الإسلامية تختلف بشكل كبير عن البنوك التقليدية. وترجيح لجنة بازل للمخاطر المختلفة يتم وفقاً لطبيعة المخاطر والأصول بالبنوك التقليدية، والتي تختلف في طبيعتها عن أصول ومخاطر العقود الإسلامية. فالحسابات بالبنوك الإسلامية تقوم على أساس المشاركة في الاستثمار وفي الربح والخسارة (حسابات الاستثمار المشترك)، أي أنها مشاركة في جزء من رأس مال البنك وليست ودائع كما هو الحال في البنوك التقليدية. إلا أن تعريف لجنة بازل لرأس المال لا يشمل مثل هذا النوع من الحسابات (حسن، 2005). ولذلك فإن النظم الرقابية على البنوك تلزم جميع البنوك ومنها الإسلامية، بتطبيق بنود اتفاقيات بازل بشكل موحد دون تغيير في مكونات وترجيحات مخاطر نسبة كفاية رأس المال.

هذا وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة التي تمت على البنوك الإسلامية في الواقع العملي حول مخاطر التعسر المالي. ففي ماليزيا أثبتت دراسة

إلى تأثر البنوك الإسلامية بالمخاطر السوقية لسعر الفائدة. إلا أن دراسة (Abdifar, et al 2013) قد وضحت من خلال مقارنة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية في 24 دولة في الفترة من 1999-2009، أن حجم القروض بالبنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بالتغير في معدلات الفائدة المحلية من البنوك التقليدية بتلك الدول.

ه- مخاطر التعسر المالي (Insolvency Risk)

Risk: يتعرض البنك للتعسر المالي عند عدم قدرته على مقابلة التزاماته المستحقة نتيجة أن لديه صافي ثروة سالب، أي أن قيمة أصوله أقل من قيمة التزاماته. ويحدث هذا عندما يتعرض البنك لخسائر على أصوله مع عدم وجود قاعدة رأسمالية كافية لتغطية هذه الخسائر. ولمواجهة هذا الخطر، يحتاج البنك إلى الاحتفاظ بكفاية رأسمالية يستطيع من خلالها تعويض أي خسارة يتعرض لها دون التعرض لأموال المودعين، بحيث يستمر البنك في حالة من الملاءة المالية التي تحميه من خطر التعسر وعدم قدرته على سداد التزاماته (Almarzoqi, Naceur and Scopelliti, 2015). ونظراً لأن البنوك تعمل في إطار من عدم التأكد وواجهت العديد من الأزمات المالية خلال العقود الماضية، قامت لجنة بازل 1 بوضع معايير للرقابة المصرفية على البنوك سنة 1988. وحددت اللجنة معيار لكفاية رأس مال البنك، واشترطت حد أدنى 8% لنسبة الكفاية الرأسمالية، وهي نسبة رأس المال التنظيمي على الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر، حيث ركزت هذه الاتفاقية على مواجهة المخاطر الائتمانية فقط. ثم تم تعديل هذا المعيار في بازل 2 سنة 1996 ليشمل على متطلبات رأس مال التي تأخذ

الذي تعمل به. وبذلك تؤكد نتيجة هذه الدراسة على ما تعرضنا له سابقا من مشكلة تطبيق قوانين موحدة بين البنوك التقليدية والإسلامية، في ظل وجود اختلافات في طبيعة المخاطر التي يتعرض لها كلا منهما. كذلك وجد (Fayed, 2013) أن البنوك الإسلامية المصرية واجهت مخاطر تعسر مالي أعلى من البنوك التقليدية في فترة الأزمة العالمية من 2008 - 2010. وهو ما أكدت عليه أيضا دراسة (Youssef and Samir, 2015) بمصر خلال الفترة من 2010-2013، والتي وضحت أن البنوك الإسلامية كانت أكثر عرضة لمخاطر التعسر المالي وتحقق كفاية رأسمالية أقل من البنوك التقليدية.

2- الربحية بالبنوك الإسلامية مقارنة

بالبنوك التقليدية

تشير المعايير السابقة الخاصة بالاستثمار الإسلامي، إلى أنه على الرغم من أن تحقيق المستثمر للربح وعدم الخسارة هو هدفا إسلاميا هاما، إلا أن المقصود بالربح هنا ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكن هو تحقيق الربح بما يتفق مع معايير الشريعة الإسلامية لتحقيق عائد استثماري حلال، يحقق المصلحة الخاصة للمستثمر والمصلحة العامة للمجتمع (المغني، 2012). وبذلك يختلف البنك الإسلامي عن البنك التقليدي الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولا يلتزم في سبيل ذلك بإتباع أي معايير شرعية عند إيداع الأموال أو عند استثمارها. هذا الاختلاف في طبيعة المعايير والعقود، قد يؤدي كما وضحنا إلى تعرض البنك الإسلامي لقيود ومخاطر أعلى من البنك التقليدي، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض ربحية البنك

(Samad and Hassan, 1999) أن البنوك الإسلامية كانت أقل في مخاطر التعسر المالي من البنوك التقليدية في الفترة من 1984 حتى 1997. كذلك وجد (Siddiqui, 2008) أن البنوك الإسلامية في الباكستان قد أظهرت خلال الفترة من 2003-2004 قدرة مرتفعة على إدارة مخاطر التعسر المالي. كذلك أظهرت دراسة (Chazi and Syed, 2010)، أن البنوك الإسلامية أثناء الأزمة العالمية في 27 دولة من دول العالم المختلفة، قد حافظت على كفاية رأسمالية وكفاءة أعلى في إدارة رأس المال من البنوك التقليدية. كذلك بالنسبة لدول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد أشارت دراسة (Siraj and Pillai, 2012) إلى أن البنوك الإسلامية كانت أفضل من البنوك التقليدية في تحقيق الكفاية الرأسمالية خلال الفترة من 2005-2010. كذلك وضع (Elsiefy, 2013) أن الأزمة المالية لم تؤثر بالسلب على البنوك الإسلامية القطرية التي كانت أفضل في الملاءة المالية وأقل في الرفع المالي من البنوك التقليدية في الفترة من 2006-2010. إلا أن دراسة (Zinsa, and Weillb, 2017) عندما قامت بالمقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في 24 دولة مختلفة من الدول التي تم بها تطبيق قواعد بازل 2 خلال الفترة من 2007-2013، قد وضحت أن البنوك الإسلامية كانت أعلى في مخاطر التعسر المالي وبفروق جوهرية. حيث أكدت الدراسة على أن تطبيق قواعد بازل 2 على البنوك الإسلامية هو ما أدى إلى توسيع فجوة المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية، في غير صالح البنوك الإسلامية. واستخلصت الدراسة من ذلك أن نسبة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية تتأثر بالإطار القانوني

الإسلامي كانت أقل من البنوك التقليدية. كذلك في مصر، أشارت دراسة (Fayed,2013) إلى انخفاض الربحية بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية في فترة الأزمة العالمية من 2008 - 2010.

3- نسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية

يعتمد اختيار المستثمر للأوراق المالية على عدة عوامل أساسية، لعل أهمها هو تحقيق عائد على الاستثمار، سواء من خلال توزيعات الأرباح أو من خلال ارتفاع الاسعار السوقية لهذه الأوراق المالية (Ibrahim,Mohammad, Hoque and Khan, 2014). ويعتمد المستثمر في سبيل تقييم هذه الأوراق المالية على مجموعة من النسب التي يستطیع من خلالها تقييم أداء الشركات المساهمة ومعرفة اتجاهات الأسعار السوقية لأسهمها (زاهر، 2011). وتوسعى الشركات المسجل أسهمها ببورصة الأوراق المالية، إلى تعظيم نسب القيم السوقية للأسهم، لتعظيم ثروة أصحاب الأسهم. وبالرغم من أن الهدف الأساسي للبنك الإسلامي كما وضعنا ليس هو تعظيم الثروة أو الربح، إلا أن وجود أسهم البنك الإسلامي بالأسواق التقليدية، يؤدي إلى تقييم المستثمرين له بنفس المقاييس التقليدية لأي بنك آخر. وهو ما قد يؤدي إلى عدم تحقيق البنك الإسلامي للهدف الأساسي من وجود الاقتصاد الإسلامي وهو تحقيق نهضة المجتمع، بالإضافة إلى إمكانية انخفاض أداء أسهمه مقارنة بالبنوك التقليدية مع ما يلتزم به من قواعد ومعايير شرعية إضافية (Omran, 2017).

الإسلامي بالمفهوم التقليدي مقارنة بربحية البنك التقليدي. ولذلك فإن وجود هذه الاختلافات في الأهداف والنظم التي يتم العمل على أساسها، يجعل من غير العادل تقييم البنوك الإسلامية على أساس نفس المعايير التقليدية للربحية التي يتم تقييم البنوك التقليدية على أساسها (Zarrouk, Jedidia, and Moualhi, 2016).

هذا وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة الخاصة بمقارنة الربحية بين البنوك الإسلامية والتقليدية. فقد وجدت دراسة (Rosly and Abu Bakar, 2003) أن البنوك الإسلامية الماليزية كانت أعلى في العائد على الأصول من البنوك التقليدية خلال الفترة من 1996-1999. أما دراسة (Hasan and Dridi, 2010) التي تمت خلال الفترة بين 2005-2009 في 9 دول مختلفة، قد وضحت أنه قبل الأزمة العالمية حققت البنوك الإسلامية ربحية أعلى من البنوك التقليدية، ثم أصبحت متماثلة أثناء الأزمة العالمية، إلا أن ضعف عملية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية قد أدى إلى انخفاض الربحية في 2009. كذلك قام (Bourkhisand Nabi,2013) بالمقارنة بين الربحية بالبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في 16 دولة مختلفة أثناء الأزمة العالمية، ووجد عدم وجود فروق جوهرية بينهما أثناء الأزمة العالمية. وهو ما أكدت عليه دراسة (Trada, Trabelsib and Goux, 2017)، من عدم وجود أي فروق جوهرية بين الربحية بالبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في 12 دولة عالمية مختلفة في الفترة من 2004-2013. إلا أن دراسة زاهر (2011) التي قارنت بين البنك الإسلامي الفلسطيني والبنوك التقليدية في الفترة من 2006-2010 باستخدام مؤشرات الربحية، قد أشارت إلى أن ربحية البنك

وانخفاض الربحية بهذه البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية، خاصة في فترة الأزمة المالية العالمية. هذا وبناءً على ما سبق، وفي ظل ما تعرضت له مصر خلال السنوات الأخيرة من أزمات وتغيرات سياسية واقتصادية مختلفة منذ 2011 وحتى الآن، والتي من المتوقع أن تؤثر على البنوك المصرية بشكل عام، والبنوك الإسلامية المصرية بشكل خاص، ستقوم الدراسة الحالية بالتعرف على طبيعة المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية خلال هذه الفترة، وذلك من خلال إجراء الدراسة التطبيقية التالية.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

أولاً: فروض الدراسة

للإجابة على سؤال الدراسة ولتحقيق أهدافها، وبناءً على ما أظهره الجزء الخاص بالإطار النظري والدراسات السابقة من أن البنوك الإسلامية قد تتعرض لمخاطر أعلى من البنوك التقليدية، وانخفاض أكبر في الربحية ونسب القيم السوقية مقارنة بالبنوك التقليدية خاصة في وقت الأزمات، ستقوم الدراسة الحالية باختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: ترتفع مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية المصرية.

الفرض الثاني: ترتفع مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية المصرية.

الفرض الثالث: ترتفع مخاطر التشغيل بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية المصرية.

هذا وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة الخاصة بتقييم نسب القيم السوقية للبنوك الإسلامية. فقد قامت دراسة (Ibrahim et al, 2014)، بتقييم نسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية بسوق الأوراق المالية بالبنجلاندش خلال الفترة من 2003-2013، ووجدت أن هذه البنوك قد حققت أداءً مرتفعاً في السوق خلال هذه الفترة. إلا أن دراسة زاهر (2011) التي تمت على البنوك الفلسطينية في الفترة من 2006-2010، قد وجدت انخفاضاً في نسب القيم السوقية للبنك الإسلامي مقارنة بالبنوك التقليدية الفلسطينية. كذلك فإن دراسة (Omran, 2017)، خلال الفترة من 2003 إلى 2012، قد وضحت أن نسب القيم السوقية للبنوك الإسلامية السعودية قد قلت عن البنوك التقليدية، وأن المستثمرين في السوق السعودي لا يعطون نسبة سوقية مرتفعة لأسهم البنوك الإسلامية.

هذا ونستخلص مما سبق عرضه بالإطار النظري والدراسات السابقة ما يلي:

- أن التزام البنوك الإسلامية بالقواعد والعقود الشرعية، بالإضافة إلى التزامها بالقوانين والقواعد التقليدية المفروضة عليها من قبل البنوك المركزية، يمكن أن يعرضها لمخاطر إضافية تفوق ما تتعرض له البنوك التقليدية من مخاطر أثناء تعاملاتها.

- أن التزام البنوك الإسلامية بالقواعد والعقود الشرعية، قد يؤثر على الربحية ونسب القيم السوقية لهذه البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك من المنظور التقليدي للربحية ونسب القيم السوقية.

- أظهرت الدراسات السابقة التي تمت بمصر، ارتفاع المخاطر بالبنوك الإسلامية المصرية

وقد توافرت الشروط السابقة في ثلاثة بنوك إسلامية مصرية، وهم بنك فيصل الإسلامي، وبنك البركة، وبنك أبو ظبي الإسلامي (ونظرا لبدء عمل بنك أبو ظبي الإسلامي منذ 2012 فسيتم الاعتماد على البيانات الخاصة بهذا البنك من 2012 حتى 2017). أما البنوك التقليدية، فقد توافرت الشروط السابقة في ثلاثة بنوك تجارية، وهم البنك التجاري الدولي، وبنك الاتحاد الوطني، وبنك قطر الأهلي المصري.

ثالثاً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تتمثل متغيرات الدراسة الحالية في الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، والربحية ونسب القيم السوقية. وفيما يلي توضيح لهذه المتغيرات وطرق قياسها:

1- المتغير الأول: مخاطر السيولة: وسيتم قياس متغير مخاطر السيولة باستخدام النسب التالية:

أ- الأصول السائلة /إجمالي الأصول: تقيس النسبة الموقوف الاجمالي لسيولة البنك. حيث تتمثل الأصول السائلة في النقدية في الخزينة، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى البنوك الأخرى، والأوراق المالية سريعة التحول إلى نقدية (Aspal and Dhawan,2014). وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما قلت مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك.

ب- الأصول السائلة/ إجمالي الودائع: وتقيس النسبة قدرة البنك على تغطية الأموال المودعة لديه من خلال أصوله السائلة (Bourkhis and Nabi,2013). وارتفاع هذه النسبة يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة بالبنك.

الفرض الرابع: ترتفع مخاطر السوق بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية المصرية.

الفرض الخامس: ترتفع مخاطر التعسر المالي بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية المصرية.

الفرض السادس: تقل الربحية بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية المصرية.

الفرض السابع: تقل نسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية المصرية.

ثانياً: بيانات وعينة الدراسة

تتمثل البيانات المطلوبة للدراسة الحالية في القوائم المالية السنوية المنشورة عن البنوك الإسلامية والتقليدية المصرية التي سيتم اختيارها كعينة للدراسة، وأسعار الأسهم الخاصة بهذه البنوك خلال الفترة من 2011 وحتى 2017.

ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك الإسلامية والتجارية العاملة بمصر. أما عينة الدراسة فسيتم الاختيار من بين البنوك المصرية الخاصة بمجتمع الدراسة طبقاً للشروط التالية:

1- أن تكون بنوكاً مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

2- أن تتوافر عنها البيانات المطلوبة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة.

3- بالنسبة للبنوك الإسلامية، سيتم اختيار البنوك التي تعمل بشكل كامل كبنوك إسلامية.

4- بالنسبة للبنوك التقليدية، سيتم اختيار البنوك التي تعمل كبنوك تجارية.

أ- كفاءة تشغيل الأصول (Asset Utilization, AU): إجمالي الدخل

التشغيلي/إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في التشغيل والاستفادة من الأصول. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق أقصى دخل تشغيلي ممكن (Elsiefy, 2013).

ب- إجمالي المصاريف التشغيلية/إجمالي

الدخل التشغيلي: وهي تقيس نسبة التكلفة التي يتحملها البنك لتحقيق دخله التشغيلي (AI- Tamimi, 2014). ويشير انخفاض النسبة إلى كفاءة البنك في تحقيق دخل تشغيلي مرتفع مع كفاءة في إدارة تكاليفه التشغيلية.

4- المتغير الرابع: مخاطر السوق: سيتم

قياس هذا المتغير من خلال القيمة عند الخطر (value atrisk). حيث تمثل القيمة عند الخطر، قيمة الأصول التي يمكن أن يفقدتها البنك في حالة احتفاظه بها لمدة معينة من الزمن نتيجة تعرض هذه الأصول لمخاطر السوق المختلفة (Greuning and Iqbal, 2008). حيث تشير زيادة نسبة هذه القيمة عند الخطر إلى إجمالي أصول البنك، إلى زيادة نسبة تعرض أصول البنك للخطر السوقي والعكس صحيح (Jorion, 2005).

5- المتغير الخامس: مخاطر التعسر

المالي وتحقيق الكفاية الرأس مالية: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام النسب التالية:

أ- مضاعف الملكية: إجمالي

الأصول/حقوق الملكية: وتقيس هذه النسبة قيمة الأصول إلى قيمة حقوق ملكية المساهمين

ج- إجمالي القروض/ إجمالي الودائع: وهي

نسبة الودائع التي تم استثمارها في شكل قروض للعملاء، وليس في شكل أصول سائلة. وارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة بالبنك (Samad, 2004).

2- المتغير الثاني: مخاطر الائتمان: سيتم

قياس متغير مخاطر الائتمان باستخدام النسب التالية:

أ- إجمالي القروض/إجمالي الأصول: تشير

النسبة إلى قيمة ما يتم استثماره من الأصول في شكل قروض للعملاء (Al-Tamimi, 2014). وارتفاع هذه النسبة يشير إلى تعرض البنك إلى مخاطر ائتمان أعلى.

ب- مخصص خسائر القروض/ إجمالي**القروض: يتم تحديد قيمة مخصص خسائر**

القروض بتقييم محفظة قروض العملاء بالبنك، ثم يتم تحديد مدى جودة هذه القروض ونسبة القروض المتعثرة منها، وبناءً على ذلك يتم تحديد قيمة مخصص الخسائر الذي يخصم منه أي خسائر ناتجة عن التعثر في دفع هذه القروض (Abdifar et al 2013). وارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع نسبة القروض غير الجيدة لإجمالي قيمة القروض، وبالتالي ارتفاع خطر الائتمان بالبنك.

3- المتغير الثالث: مخاطر التشغيل

والكفاءة في استخدام الأصول: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام النسب التالية:

7- المتغير السابع: نسب القيم السوقية

للبنك: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام النسب التالية:

أ- نسبة الربح لكل سهم (Earnings

per share, EPS): (الربح بعد الضريبة/عدد

الأسهم العادية): وتشير إلى النسبة المخصصة من أرباح الشركة لكل سهم عادي. حيث يشير زيادة هذه النسبة إلى قوة أداء إدارة البنك وقدرتها على تعظيم قوة البنك في السوق (زاهر، 2011).

ب- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة

الدفترية: القيمة السوقية للسهم/القيمة

الدفترية للسهم: يتم حساب القيمة الدفترية

للسهم من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد أسهم الشركة المصدرة. وتعتبر هذه النسبة عن تقييم المستثمرين لسهم الشركة مقارنة بقيمته الحقيقية في الدفاتر. فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على ثقة المستثمرين بالشركة، والعكس صحيح (زاهر، 2011).

ج- نسبة سعر السهم إلى أرباحه

(Price/Earnings Ratio, P/E):

سعر السهم السوقية/الربح لكل سهم: وهي نسبة سعر السهم العادي إلى الربح لكل سهم، وهذه النسبة تعد من المؤشرات المهمة في سوق الأوراق المالية، حيث تعكس حالة تفاعل وتشاؤم المستثمرين بشأن أسعار الأسهم. فارتفاع هذه النسبة تشير إلى تفاعل المستثمرين بأداء البنك، بما يعمل على منح سعر أعلى للسهم في مقابل الربحية من هذا السهم (زاهر، 2011).

بالبنك. حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع نسبة ما اقترضه البنك لتمويل أصوله، وبالتالي ارتفاع نسبة الرفح المالي بالبنك، وبالتالي زيادة مخاطر التعسر لدى البنك (Zarrouk, 2014).

ب- نسبة الكفاية الرأسمالية (Capital

Adequacy Ratio CAR) هي نسبة

رأس المال الأساسي للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. وتقيس هذه النسبة مدى وجود ملاءة رأسمالية أساسية للبنك قادرة على مواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن أي مخاطر ائتمانية أو سوقية أو تشغيلية أو أي مصادر أخرى للخطر. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض خطر التعسر، وتوفير الحماية الكافية للمقرضين من أي خسائر محتملة للبنك (Elsiefy, 2013).

6- المتغير السادس: ربحية البنك:

سيتم قياس هذا المتغير باستخدام النسب التالية:

أ- العائد على الأصول (Return on

assets, ROA): صافي الربح/ إجمالي

الأصول: وتقيس هذه النسبة نصيب كل وحدة من الأصول من صافي الربح بعد الضرائب. حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة البنك على تحقيق ربحية مرتفعة من تشغيل أصوله (Samad and Hassan, 1999، زاهر، 2011).

ب- العائد على حقوق الملكية (Return

onequity, ROE) صافي الربح/ إجمالي

حقوق الملكية: وتقيس نصيب كل وحدة من حقوق الملكية من صافي الربح بعد الضرائب. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة قدرة البنك على تحقيق الأرباح من أموال ملكيته وكفاءة استخدام البنك لأموال الملكية، (Zarrouk, 2014).

رابعاً: الأساليب الإحصائية للدراسة

- 1- الإحصاءات الوصفية:** سيتم استخدام هذه الإحصاءات لتوصيف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.
- 2- اختبار مان ويتني:** لمعرفة مدى وجود اختلافات جوهرية بين النسب الخاصة بالبنوك الإسلامية ونسب البنوك التقليدية، ونظراً لصغر حجم العينتين اللتان يتم المقارنة بينهما، سيتم استخدام اختبار مان ويتني (Mann –Whitney Test). وهو اختبار لا معلمي يقوم بالمقارنة بين مجتمعين باستخدام عينتين مستقلتين، ويوضح مدى دلالة الفروق بين هاتين العينتين (Mann and Whitney, 1974).

خامساً: نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها

سنعرض في هذا الجزء أهم نتائج تحليل البيانات. لكن قبل عرض هذه النتائج، سنقوم بداية بعرض بعض البيانات الأولية الخاصة بمصادر واستخدامات الأموال ونسب العائد التشغيلي من مصادره المختلفة بالبنوك الإسلامية والتقليدية، وكذلك الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

1- مصادر واستخدامات الأموال ومصادر العائد التشغيلي بالبنوك الإسلامية المصرية

مقارنة بالبنوك التقليدية، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

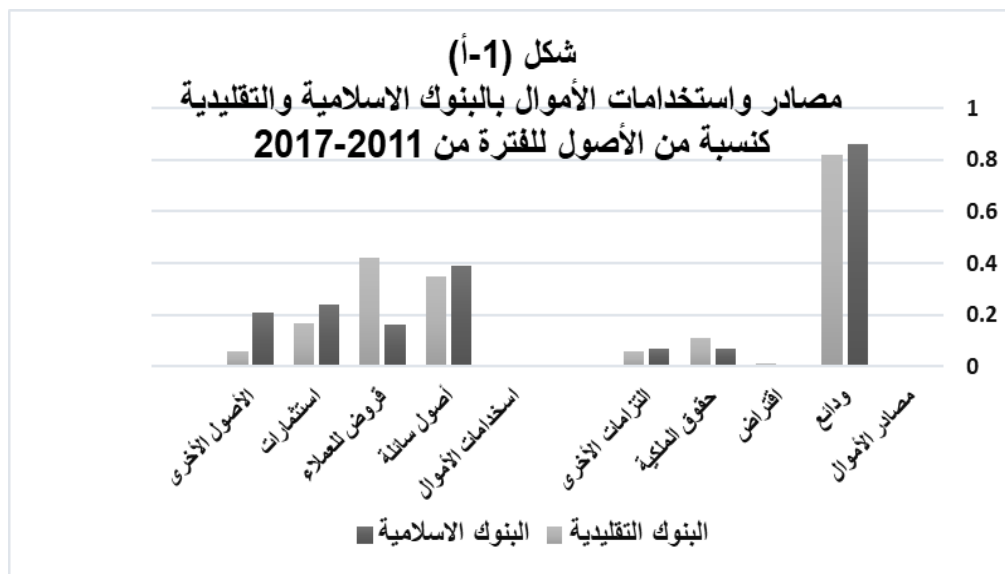
سيتم بداية التعرف على بعض البيانات الأولية الخاصة بطبيعة الأعمال والعمليات بالبنوك الإسلامية والتقليدية، من حيث مصادر واستخدامات الأموال ومصادر العائد التشغيلي. حيث سيتم عرض هذه البيانات كمتوسط إجمالي للفترة من 2011 وحتى 2017، وذلك من واقع الميزانيات الختامية الخاصة بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية محل الدراسة. ثم يتم عرض أهم الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

أ- مصادر واستخدامات الأموال بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية

بالنسبة لنسب مصادر واستخدامات الأموال إلى إجمالي الأصول، فيشير جدول وشكل (1-أ)، إلى أن أهم مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية والتقليدية هي الودائع، والتي بلغت نسبتها للأصول 86% بالبنوك الإسلامية، 82% بالبنوك التقليدية. أما أهم استخدامات هذه الأموال فقد تمثلت أهم الاستخدامات بالبنوك الإسلامية في الأصول السائلة بنسبة 39%، ثم الاستثمارات بنسبة 24%. أما القروض للعملاء فجاءت كأقل نسبة لاستخدام بالأموال بقيمة 16% فقط من إجمالي الأصول. أما البنوك التقليدية، فقد تمثلت أهم استخدامات الأموال في القروض للعملاء بنسبة 42%، ثم الأصول السائلة بنسبة 35%، ثم الاستثمارات بنسبة 17%.

جدول (أ-1) مصادر واستخدامات الأموال بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	متوسط السنوات من 2011-2017
مصادر الأموال كنسبة من إجمالي الخصوم		
82%	86%	ودائع
1%	0%	اقتراض
11%	7%	حقوق الملكية
6%	7%	التزامات الأخرى
100%	100%	إجمالي
استخدامات الأموال كنسبة من إجمالي الأصول		
35%	39%	الأصول السائلة
42%	16%	قروض للعملاء
17%	24%	استثمارات
6%	21%	الأصول الأخرى
100%	100%	إجمالي

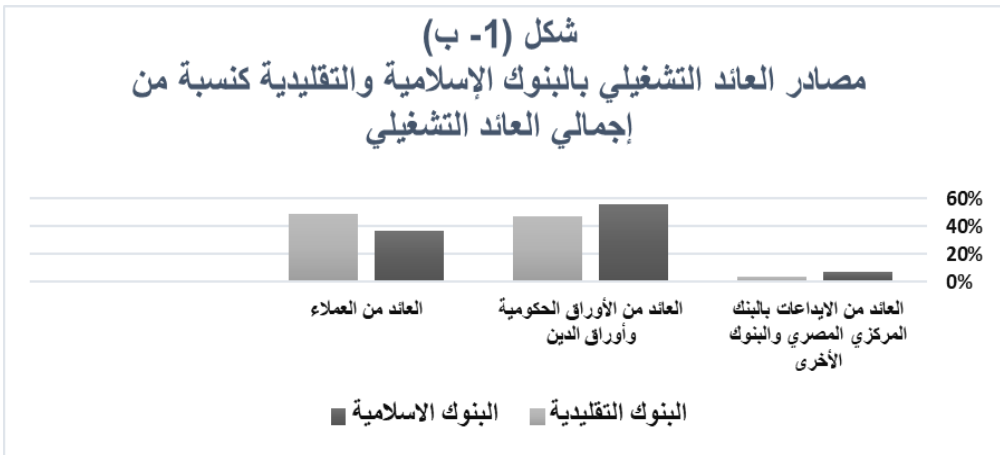


بنسبة 36%. أما البنوك التقليدية فكان أهم مصدر هو العائد من العملاء بنسبة 43%، ثم العائد من الأوراق الحكومية وأوراق الدين بنسبة 38%. وهذا يتفق مع البيانات السابقة الخاصة باستخدام الأموال، فأعلى نسبة استخدام للأموال بالبنوك الإسلامية هي في الأصول السائلة والتي من أهمها الأوراق الحكومية وأوراق الدين، أما أعلى نسبة استخدام للأموال بالبنوك التقليدية فكانت القروض للعملاء.

ب- مصادر العائد التشغيلي بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية
بالنسبة لنسب مصادر العائد من الأصول التشغيلية المختلفة، إلى إجمالي العائد التشغيلي قبل خصم المصروفات، فيوضح جدول وشكل (1-ب)، إلى أن أهم مصدر لتحقيق العائد التشغيلي في البنوك الإسلامية هو العائد من الأوراق الحكومية وأوراق الدين بنسبة 52%، ثم العائد من العملاء

جدول (1-ب) مصادر العائد التشغيلي بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

متوسط إجمالي للسنوات من 2011-2017		البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
نسب العائد من الأصول التشغيلية المختلفة / إجمالي العائد التشغيلي			
العائد من الإيداعات بالبنك المركزي المصري والبنوك الأخرى			
العائد من الأوراق الحكومية وأوراق الدين			
العائد من العملاء			
العائد من الأصول التشغيلية الأخرى			
إجمالي العائد التشغيلي			
03%	06%	38%	52%
43%	36%	16%	06%
100%	100%		



ج- أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تشير البيانات بجدول (ج-1)، إلى أهم الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

جدول (ج-1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

الانحراف المعياري	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المفردات		
البنوك الإسلامية					نسب قياس المتغيرات	المتغيرات
.063	.45	.54	.37	7	الأصول السائلة/ إجمالي الودائع	مخاطر السيولة
.056	.39	.47	.32	7	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول	
.047	.18	.28	.14	7	إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	
.039	.16	.24	.12	7	إجمالي القروض/ إجمالي الأصول	مخاطر الائتمان
.012	.04	.07	.04	7	مخصص خسائر الائتمان/ إجمالي القروض	
.006	.09	.10	.08	7	الربح التشغيلي/ إجمالي الأصول	مخاطر التشغيل
.078	.72	.85	.63	7	المصاريف التشغيلية/ الربح التشغيلي	مخاطر السوق
.015	.12	.13	.09	6	إجمالي القيمة عند الخطر/ إجمالي الأصول	
1.101	16.60	17.60	14.78	7	نسبة مضاعف الملكية	مخاطر التعسر المالي
.010	.13	.15	.12	6	نسبة الكفاية الرأسمالية	نسب الربحية
.011	.01	.02	-.01	7	صافي الربح / إجمالي الأصول	
.209	.12	.28	-.34	7	صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية	نسب القيم السوقية
1.730	1.62	4.20	-.71	7	ربحية السهم: صافي الربح/ عدد الأسهم	
.389	1.07	1.59	.68	7	القيمة السوقية/ القيمة الدفترية	
2.540	5.59	9.99	2.66	7	سعر السهم / ربحية السهم الواحد	
البنوك التقليدية					نسب قياس المتغيرات	المتغيرات
.031	.44	.46	.39	7	الأصول السائلة/ إجمالي الودائع	مخاطر السيولة
.033	.34	.37	.29	7	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول	
.046	.37	.46	.33	7	إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	مخاطر الائتمان
.041	.42	.48	.38	7	إجمالي القروض/ إجمالي الأصول	
.021	.07	.10	.04	7	مخصص خسائر الائتمان/ إجمالي	

القروض						
مخاطر	الربح التشغيلي/ إجمالي الأصول	7	0.08	0.10	0.09	0.11
التشغيل	المصاريف التشغيلية/ الربح التشغيلي	7	0.59	0.75	0.68	0.57
مخاطر السوق	اجمالي القيمة عند الخطر/ اجمالي الأصول	6	0.03	0.04	0.04	0.03
مخاطر التعسر المالي	نسبة مضاعف الملكية	7	7.74	14.24	10.36	2.571
نسب الربحية	نسبة الكفاية الرأسمالية	6	0.12	0.20	0.17	0.028
نسب الربحية	صافي الربح / إجمالي الأصول	7	0.01	0.02	0.02	0.003
نسب القيم السوقية	صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية	7	0.14	0.26	0.18	0.045
نسب القيم السوقية	ربحية السهم: صافي الربح/ عدد الأسهم	7	1.28	4.16	2.57	0.911
نسب القيم السوقية	القيمة السوقية/ القيمة الدفترية	7	1.01	2.58	1.64	0.5869
نسب القيم السوقية	سعر السهم / ربحية السهم الواحد	7	6.60	17.32	9.75	3.505

أ- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي

الودائع: تشير نتائج هذه النسبة بجدول وشكل (2-أ)، إلى وجود تقارب بين البنوك الإسلامية والتقليدية. حيث تراوحت النسب بالبنوك الإسلامية بين 37% و 54% بمتوسط 45%. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسب بين 39% و 46%، بمتوسط أقل من البنوك الإسلامية قيمته 44%. هذا وقد جاءت قيمة Z غير ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية غير جوهرية.

ب- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي

الأصول: تشير نتائج هذه النسبة بجدول وشكل (2-ب)، إلى تراوح هذه النسبة بالبنوك الإسلامية بين 32% و 47%، بمتوسط 39%. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت هذه النسبة بين 29% و 37%، بمتوسط أقل من البنوك الإسلامية قيمته 34%. وقد جاءت قيمة Z غير ذات دلالة إحصائية، مما يشير

ويوضح الجدول السابق متغيرات الدراسة، ونسب قياسها وعدد المفردات وأدنى قيمة وأعلى قيمة ومتوسط كل نسبة. وسيتم شرح دلالات هذه القيم بالتفصيل عند عرض نتائج الدراسة، كما سيتم المقارنة بين هذه القيم بالبنوك الإسلامية والتقليدية. أما بالنسبة للانحراف المعياري، فيوضح الجدول السابق أن قيم الانحراف المعياري بالبنوك الإسلامية تراوحت بين 0.006 و 2.540، أما قيم الانحراف المعياري بالبنوك التقليدية فقد تراوحت بين 0.003 و 3.505.

2- النتائج الخاصة بتقييم مخاطر السيولة

تشير البيانات بجدول وشكل (2)، إلى وجود تقارب في النتائج الخاصة بنسب السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

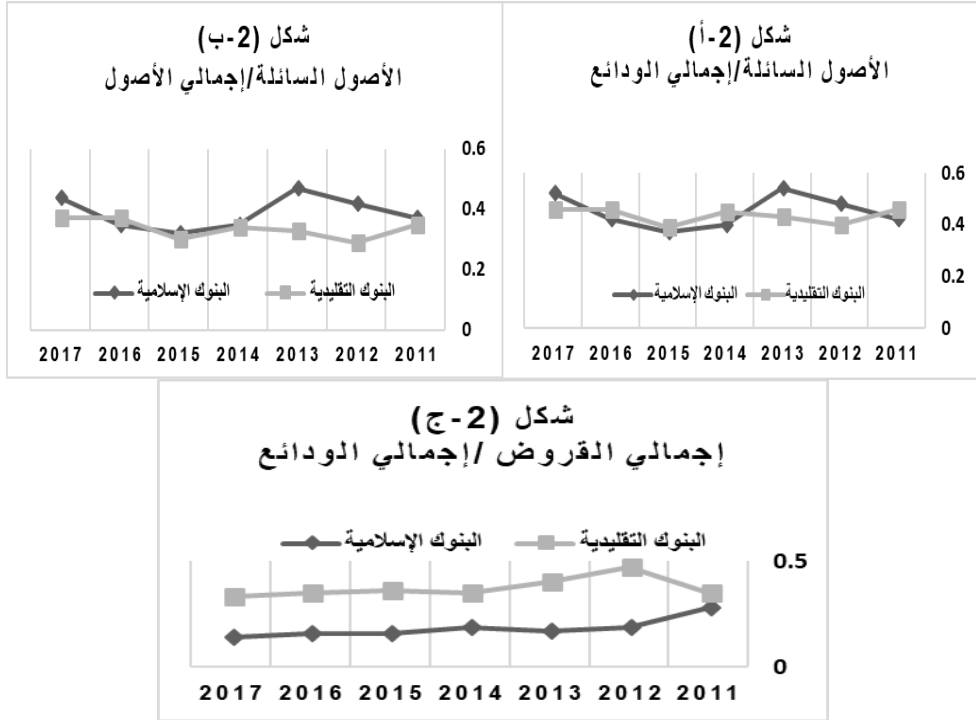
إلى أن هذه الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية غير جوهرية. ج- نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع: تشير نتائج هذه النسبة بجدول وشكل (2-ج) إلى تراوح هذه النسبة بالبنوك الإسلامية بين 28% كأعلى نسبة في 2011، و14% كأقل نسبة لها في 2017، بمتوسط 18%. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسبة بين 33% و46%، بمتوسط أعلى من البنوك الإسلامية قيمته 37%. وقد جاءت قيمة Z ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99%، مما يشير إلى أن هذه الفروق هي فروق جوهرية. ويشير انخفاض هذه النسبة بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية إلى ارتفاع نسبة السيولة بالبنوك الإسلامية، إلا أنه يشير أيضا إلى اتجاه البنوك الإسلامية نحو عدم استثمار ودائعها في القروض.

جدول (2) نتائج تقييم مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

أ- الأصول السائلة/ إجمالي الودائع									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
(-.319)	0.45	0.52	0.42	0.37	0.40	0.54	0.48	0.42	البنوك الإسلامية
	0.44	0.46	0.46	0.39	0.45	0.43	0.40	0.46	البنوك التقليدية
ب- الأصول السائلة/ إجمالي الأصول									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
(-1.469)	0.39	0.44	0.35	0.32	0.35	0.47	0.42	0.37	البنوك الإسلامية
	0.34	0.37	0.37	0.30	0.34	0.33	0.29	0.35	البنوك التقليدية
ج- إجمالي القروض/ إجمالي الودائع									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
*(-3.130)	0.18	0.14	0.16	0.16	0.19	0.17	0.19	0.28	البنوك الإسلامية
	0.37	0.33	0.35	0.36	0.35	0.40	0.47	0.35	البنوك التقليدية

تشير العلامة* إلى تحقيق القيمة دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%، وتشير العلامة** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%. وتشير العلامة*** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90%.

شكل (2) تقييم مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية



أشار إليه جدول (1-أ) من توسع البنوك الإسلامية في استثماراتها من أوراق الدين والأوراق الحكومية، وبنسب أعلى من البنوك التقليدية ذاتها. ليس هذا فحسب بل أشار جدول (1-ب) أيضاً، أن أكبر نسبة للعائد التشغيلي الذي حققته البنوك الإسلامية، كان العائد من أوراق الدين والأوراق الحكومية، وهي أدوات تقوم على نظام الفائدة وبيع الديون الذي لا يتوافق مع نظام العمل بالبنك الإسلامي.

3- النتائج الخاصة بتقييم مخاطر الائتمان

يوضح جدول وشكل رقم (3) النتائج الخاصة بنسب تقييم مخاطر الائتمان كما يلي:

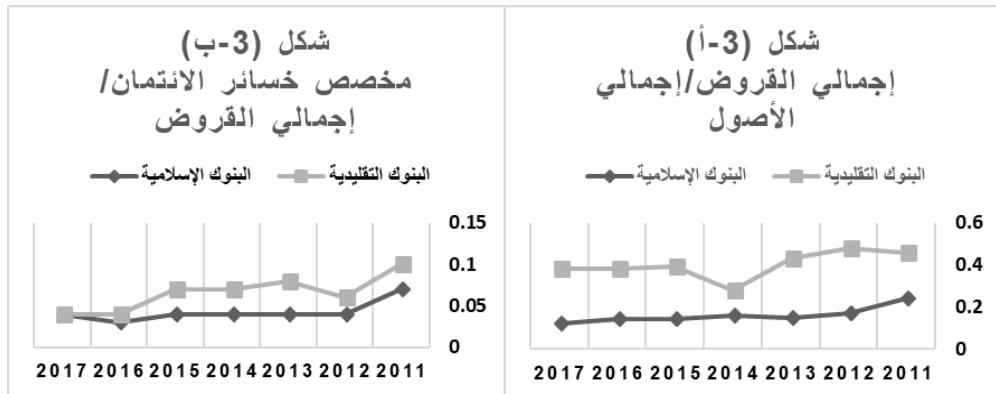
هذا وبشكل عام تشير النتائج السابقة الخاصة بتقييم مخاطر السيولة، إلى عدم تعرض البنوك الإسلامية المصرية لمخاطر سيولة أعلى من البنوك التقليدية، وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الأول. وتختلف هذه النتائج مع ما أشارت بعض الدراسات (دوابه 2005، شحاته 2010)، من إمكانية ارتفاع مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية نتيجة التزامها بالاحتفاظ بنسبة سيولة نقدية طبقاً للقوانين التي يحددها البنك المركزي، وأن المصادر المتاحة حالياً لاستثمار هذه الأصول النقدية هي استثمارات خاضعة لنظام الفائدة الذي لا يصلح لعمل البنوك الإسلامية. أما بالنسبة لنتائج هذه الدراسة، فيرجع انخفاض مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية إلى ما

جدول (3) نتائج تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

1- إجمالي القروض/إجمالي الأصول									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
*(-3.130)	0.16	0.12	0.14	0.14	0.16	0.15	0.17	0.24	البنوك الإسلامية
	0.42	0.38	0.38	0.39	0.28	0.43	0.48	0.46	البنوك التقليدية
2- مخصص خسائر الائتمان/ إجمالي القروض									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
*(-2.619)	0.04	0.04	0.03	0.04	0.04	0.04	0.04	0.07	البنوك الإسلامية
	0.07	0.04	0.04	0.07	0.07	0.08	0.06	0.10	البنوك التقليدية

تشير العلامة* إلى تحقيق القيمة دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%، وتشير العلامة** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%. وتشير العلامة*** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90%.

شكل (3) تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية



إحصائية بدرجة ثقة 99%، مما يشير إلى أن هذه الفروق هي فروق جوهرية. وعلى الرغم من أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى انخفاض مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، إلا أنه يشير في ذات الوقت إلى انخفاض نسبة ما يتم استثماره من أصول البنوك الإسلامية في القروض، والذي كان من المتوقع أن يكون هو الاستثمار الأساسي بتلك البنوك.

أ- إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول: تشير النتائج بجدول وشكل (3-أ) إلى انخفاض هذه النسبة بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. حيث تراجع متوسط هذه النسبة بالبنوك الإسلامية من 24% في 2011 إلى 12% فقط في 2017، بمتوسط 16%. أما البنوك التقليدية فقد حققت نسب أعلى من البنوك الإسلامية خلال جميع سنوات الدراسة، بمتوسط أعلى بكثير من البنوك الإسلامية قيمته 42%. وقد جاءت قيمة Z ذات دلالة

مقارنة بالبنوك التقليدية التي بلغت النسبة بها 42%.

4- النتائج الخاصة بمخاطر التشغيل

وتحقيق الكفاءة في إدارة الأصول

تشير البيانات بجدول وشكل رقم (4)، إلى النتائج الخاصة بنسب التشغيل بالبنوك الإسلامية والتقليدية كما يلي:

أ- نسبة إجمالي الربح التشغيلي إلى

إجمالي الأصول: تشير نتائج هذه النسبة بجدول وشكل (4-أ) إلى تراوح هذه النسبة بين 8% و10% بكل من البنوك الإسلامية والتقليدية خلال سنوات الدراسة، وبمتوسط 9%، بكلا النوعين. وقد جاءت قيمة Z غير ذات دلالة إحصائية، أي أن الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية غير جوهرية.

ب- نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية

إلى إجمالي الربح التشغيلي: تشير النتائج بجدول وشكل (4-ب) إلى تراوح هذه النسبة بالبنوك الإسلامية بين 63% و85% بمتوسط 72%. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسبة بين 59% و75%، وبمتوسط أقل من البنوك الإسلامية قيمته 68%. إلا أن قيمة Z جاءت غير ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن هذه الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية غير جوهرية.

ب- نسبة مخصص خسائر الائتمان إلى

إجمالي القروض: تشير النتائج بجدول وشكل (3-ب) إلى انخفاض هذه النسبة بالبنوك الإسلامية من 7% في 2011 إلى 4% في باقي السنوات، بمتوسط 4%. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسبة بين 4% و10%، بمتوسط أعلى من البنوك الإسلامية قيمته 7%. وقد جاءت قيمة Z ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99%، مما يشير إلى أن هذه الفروق فروق جوهرية، وأن البنوك الإسلامية أقل في مخاطر الائتمان.

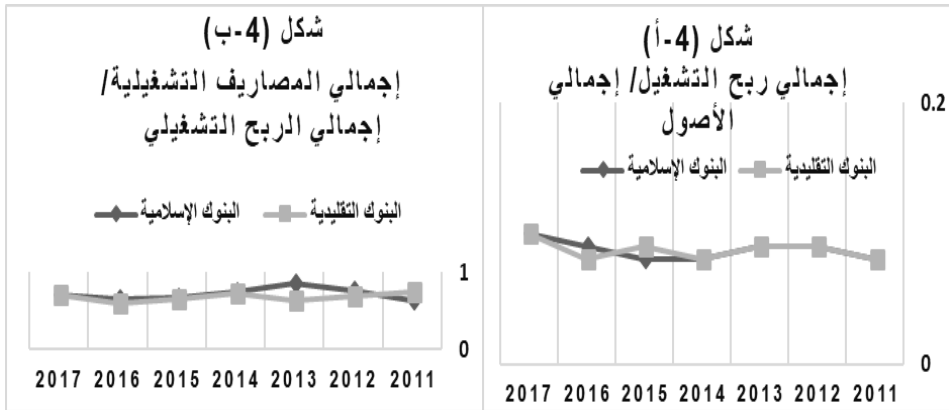
وبشكل عام تشير النتائج السابقة، إلى انخفاض مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وبفروق جوهرية. وبذلك يتم رفض فرض الدراسة الثاني. وتختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه بعض الدراسات (صالح، 2009) بشأن ارتفاع مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، نتيجة دخولها في عقود تتحمل فيها المسؤولية الكاملة عن الأصول والمشاركة في الربح والخسارة. أما بالنسبة لهذه الدراسة، فقد خفضت البنوك الإسلامية استثماراتها في مجال الائتمان منذ 2011. وهو ما وضحته بيانات جدول (1-أ)، حيث كانت أقل نسبة في استخدامات الأموال بالبنوك الإسلامية هي نسبة القروض التي بلغت حوالي 16% من الأصول، وهي نسبة منخفضة

جدول (4) نتائج تقييم مخاطر التشغيل بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

1- إجمالي ربح التشغيل/ إجمالي الأصول AU									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
(-.064)	0.09	0.10	0.09	0.08	0.08	0.09	0.09	0.08	البنوك الإسلامية
	0.09	0.10	0.08	0.09	0.08	0.09	0.09	0.08	البنوك التقليدية
2- إجمالي المصاريف التشغيلية/ إجمالي الربح التشغيلي									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
(-.958)	0.72	0.70	0.66	0.67	0.75	0.85	0.77	0.63	البنوك الإسلامية
	0.68	0.71	0.59	0.65	0.73	0.63	0.69	0.75	البنوك التقليدية

تشير العلامة* إلى تحقيق القيمة دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%، وتشير العلامة** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%. وتشير العلامة*** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90%.

شكل (4) تقييم مخاطر التشغيل بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية



الدراسة إلى ما أشار له جدول (1- أ، ب) بأن أكبر نسبة لاستخدام الأموال ولتحقيق العائد التشغيلي بالبنوك الإسلامية، هي أوراق الدين والأوراق الحكومية. وهي أصول تقليدية آمنة لا تتضمن مخاطر تشغيلية كتلك التي تتضمنها التعاملات الشرعية.

وبشكل عام تشير النتائج السابقة، إلى عدم تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر تشغيلية أعلى من البنوك التقليدية. وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الثالث. وهذه النتيجة تختلف عما وضحته بعض الدراسات (Abdullah and Ismail 2011)، من أن المخاطر التشغيلية قد تزيد في البنوك الإسلامية في ظل اتفاقيات بازل ووجود إطار قانوني موحد لا يراعي طبيعة الاختلافات التشغيلية المتعلقة بالعقود الإسلامية. ويرجع السبب في اختلاف نتائج هذه

5- النتائج الخاصة بتقييم مخاطر السوق

يوضح جدول وشكل (5) النتائج الخاصة بتقييم المخاطر السوقية بكلا من البنوك الإسلامية والتقليدية، وذلك بداية من سنة 2012، نظرا لعدم توافر بيانات بالقوائم المالية للبنوك المصرية عن القيمة المعرضة للخطر السوقي سنة 2011.

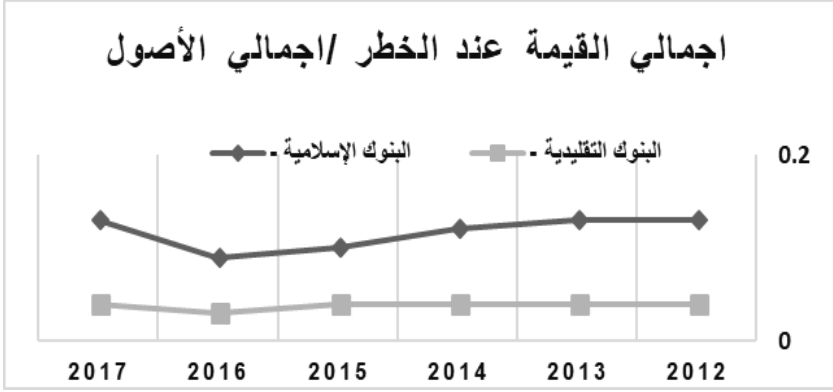
- نسبة إجمالي القيمة المعرضة للخطر السوقي إلى إجمالي الأصول: يشير جدول وشكل (5) إلى تراوح هذه النسبة بالبنوك الإسلامية بين 9% (كأدنى مستوى لها في 2016، وهي السنة التي تم فيها تحرير سعر صرف العملة المصرية)، و13%، بمتوسط 12%. أما البنوك التقليدية، فتراوحت هذه النسبة بين 3% و4%، وبمتوسط أقل من البنوك الإسلامية يبلغ 4%. وقد جاءت قيمة Z

جدول (5) نتائج تقييم مخاطر السوق بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

اجمالي القيمة عند الخطر/اجمالي الأصول									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
*(-2.882)	0.12	0.13	0.09	0.10	0.12	0.13	0.13	-	البنوك الإسلامية
	0.04	0.04	0.03	0.04	0.04	0.04	0.04	-	البنوك التقليدية

تشير العلامة* إلى تحقيق القيمة دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%، وتشير العلامة** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%. وتشير العلامة*** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90%.

شكل (5) تقييم مخاطر السوق بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية



ب- نسبة الكفاية الرأسمالية طبقا لمتطلبات بازل 2 (Capital Adequacy Ratio 2) (CAR): توافرت بيانات هذه النسبة بالقوائم المالية لجميع البنوك من سنة 2012 فقط. ويشير جدول وشكل (6-ب) إلى تراوح هذه النسبة بالبنوك الإسلامية بين 12% و15% بمتوسط 13%. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسبة بين 12% و20% بمتوسط أعلى من البنوك الإسلامية قيمته 17%. وقد جاءت قيمة Z ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 95%، مما يشير إلى أن الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية هي فروق جوهرية. وعلى الرغم من توافق قيم هذه النسبة بالبنوك الإسلامية مع متطلبات بازل 2، إلا أن انخفاض نسب الكفاية الرأسمالية بالبنوك الإسلامية بفروق جوهرية عن البنوك التقليدية، يشير إلى أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر المالية من البنوك التقليدية.

6- النتائج الخاصة بتقييم خطر التعسر

المالي، وتحقيق الكفاية الرأسمالية

يوضح جدول وشكل (6) النتائج الخاصة بعملية إدارة مخاطر التعسر المالي والكفاية الرأسمالية كما يلي:

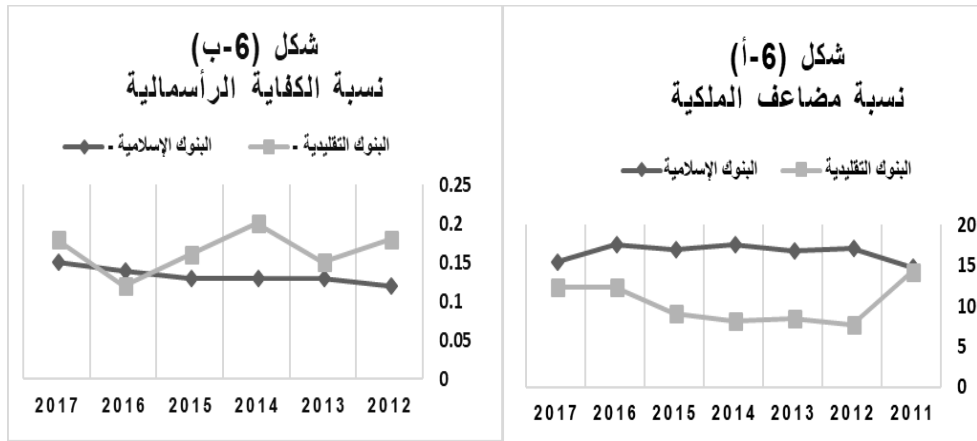
أ- نسبة مضاعف الملكية: إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية: يشير جدول وشكل (6-أ) إلى تراوح هذه النسبة بالبنوك الإسلامية بين 14.78 و17.60، بمتوسط 16.60. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسبة بين 7.74 و14.24، بمتوسط أقل من البنوك الإسلامية قيمته 10.36. وقد جاءت قيمة Z ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99%، مما يشير إلى أن الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية هي فروق جوهرية. كما يشير إلى ارتفاع نسبة الرفع المالي بالبنوك الإسلامية وبالتالي ارتفاع نسبة تعرضها للمخاطر المالية مقارنة بالبنوك التقليدية.

جدول (6) نتائج تقييم مخاطر التعسر المالي والكفاية الرأس مالية بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

1- نسبة مضاعف الملكية = إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية									
قيمة Z-	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
*(-3.130)	16.60	15.35	17.60	17.03	17.56	16.78	17.14	14.78	البنوك الإسلامية
	10.36	12.33	12.33	9.12	8.16	8.50	7.74	14.24	البنوك التقليدية
2- نسبة الكفاية الرأس مالية									
Z-قيمة	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
**(-2.082)	0.13	0.15	0.14	0.13	0.13	0.13	0.12	-	البنوك الإسلامية
	0.17	0.18	0.12	0.16	0.20	0.15	0.18	-	البنوك التقليدية

تشير العلامة* إلى تحقيق القيمة دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%، وتشير العلامة** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%. وتشير العلامة*** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90%.

شكل (6) تقييم مخاطر التعسر المالي والكفاية الرأس مالية بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية



بقية السنوات فكانت قيما موجبة تراوحت بين 1% و2% بمتوسط 1%. أما البنوك التقليدية فقد حققت متوسط 2% خلال معظم سنوات الدراسة. وقد جاءت قيمة Z ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 95%، مما يشير إلى أن هذه الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية هي فروق جوهرية.

ب- نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية (العائد على حق الملكية ROE): يوضح جدول وشكل (7-ب) أن البنوك الإسلامية قد حققت متوسط سالب بلغ -34% في 2012، متأثرا بخسائر بنك أبو ظبي كما وضحنا. أما بقية السنوات فقد تراوحت النسبة بين 10% و28% بمتوسط 12%. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسب بين 14% و26%، بمتوسط أعلى من البنوك الإسلامية قيمته 18%. وقد جاءت قيمة Z غير ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن هذه الفروق هي فروق غير جوهرية.

وبشكل عام تشير النتائج السابقة الخاصة بتحليل مخاطر التعسر المالي، إلى أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر التعسر المالي من البنوك التقليدية، حيث أنها الأعلى في نسبة الرفع المالي وأقل في نسبة الكفاية الرأسمالية وبفروق جوهرية عن البنوك التقليدية. وبذلك يتم قبول فرض الدراسة الخامس. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Fayed, 2013) التي أشارت إلى تعرض البنوك الإسلامية المصرية لمخاطر تعسر مالي أعلى من البنوك التقليدية أثناء فترة الأزمة المالية العالمية.

7- النتائج الخاصة بتقييم الربحية

يوضح جدول وشكل (7) النتائج الخاصة بنسب الربحية بالبنوك الإسلامية والتقليدية كما يلي:

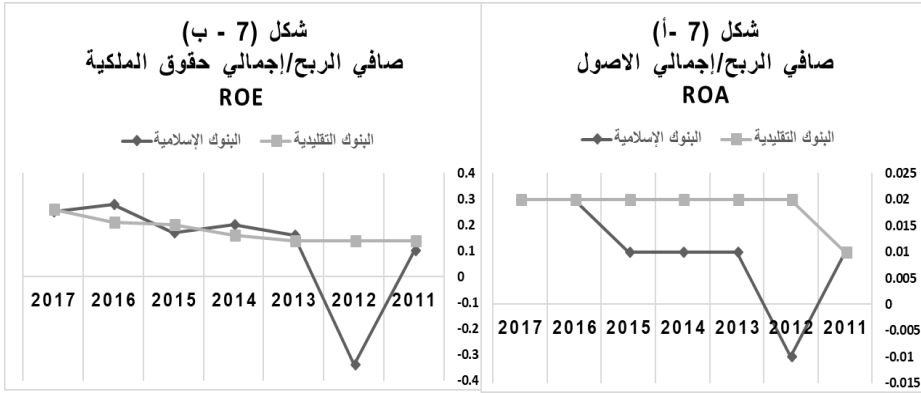
أ- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (العائد على الأصول ROA): يوضح جدول وشكل (7-أ) أن البنوك الإسلامية قد حققت متوسط سالب بلغ -1% في 2012، متأثرا بالخسائر التي حققتها بنك أبو ظبي مع بداية عمله في 2012. أما

جدول (7) نتائج تقييم ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

1- صافي الربح / إجمالي الأصول ROA									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
**(-2.108)	0.01	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	-0.01	0.01	البنوك الإسلامية
	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	البنوك التقليدية
2- صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية ROE									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
(-1.214)	0.12	0.25	0.28	0.17	0.20	0.16	-0.34	0.10	البنوك الإسلامية
	0.18	0.26	0.21	0.20	0.16	0.14	0.14	0.14	البنوك التقليدية

تشير العلامة* إلى تحقيق القيمة دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%، وتشير العلامة** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%. وتشير العلامة*** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90%.

شكل (7) تقييم ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية المصرية



الإسلامية، والذي أثبتت الدراسة ارتفاعه بفروق جوهرية عن البنوك التقليدية. وبناءً على ذلك يمكن قبول فرض الدراسة السادس. حيث تتفق هذه النتائج مع دراسة (Fayed, 2013) التي أظهرت انخفاض ربحية البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية أثناء الأزمة العالمية.

8- نتائج تقييم نسب القيم السوقية

يشير جدول وشكل (8) إلى نتائج تقييم نسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية والتقليدية كما يلي:

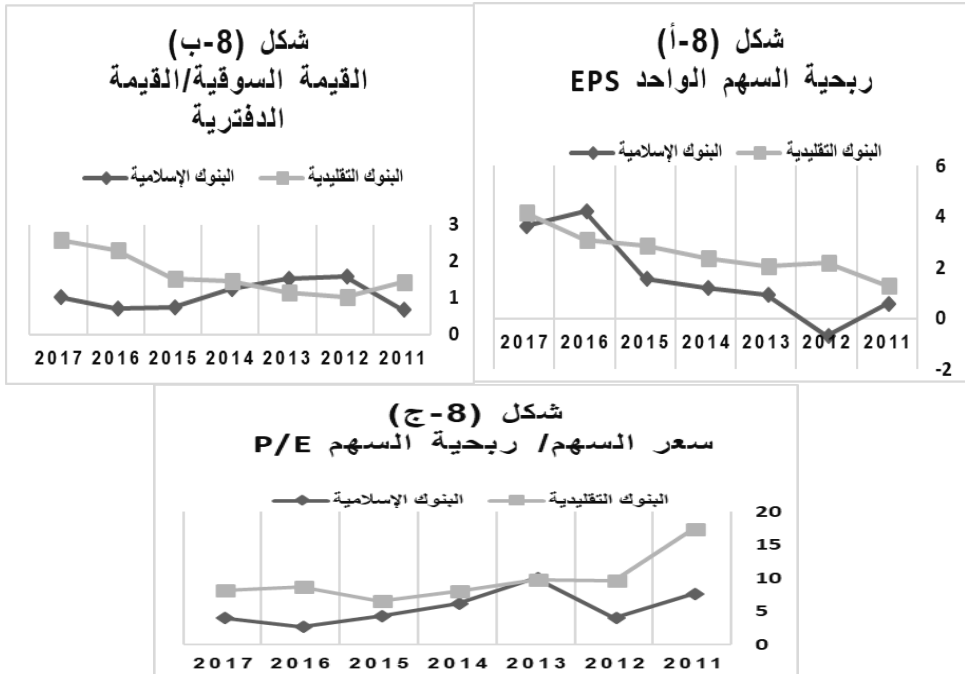
وتشير النتائج السابقة الخاصة بتحليل الربحية بالبنوك الإسلامية، إلى تحقيق البنوك الإسلامية المصرية عائد على الأصول أقل من البنوك التقليدية وبفروق جوهرية عن البنوك التقليدية. وبالرغم من عدم وجود فروق جوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في نسبة العائد على حق الملكية، والذي كان أعلى في البنوك الإسلامية في بعض السنوات، إلا أن ذلك لا يرجع إلى ارتفاع نسبة العائد على الأصول، الذي كان أقل من البنوك التقليدية خلال معظم السنوات بفروق جوهرية. وبالتالي يمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع نسبة الرفع المالي بالبنوك

جدول (8) نتائج تقييم نسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية

أ- ربحية السهم الواحد: صافي الربح/ عدد الأسهم									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
(-1.342)	1.62	3.63	4.20	1.54	1.21	0.92	-0.71	0.56	البنوك الإسلامية
	2.57	4.16	3.10	2.84	2.37	2.07	2.19	1.28	البنوك التقليدية
ب - القيمة السوقية/القيمة الدفترية									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
(-1.597)	1.07	1.02	0.72	0.73	1.25	1.52	1.59	0.68	البنوك الإسلامية
	1.64	2.58	2.32	1.53	1.46	1.15	1.01	1.42	البنوك التقليدية
ج- نسبة سعر السهم / ربحية السهم الواحد P/E									
قيمة-Z	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
**(-2.236)	5.59	4.11	2.66	4.32	6.24	9.99	4.12	7.68	البنوك الإسلامية
	9.75	8.18	8.76	6.60	8.01	9.71	9.67	17.32	البنوك التقليدية

تشير العلامة* إلى تحقيق القيمة دلالة إحصائية عند درجة ثقة 99%، وتشير العلامة** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%. وتشير العلامة*** إلى تحقيق دلالة إحصائية عند درجة ثقة 90%.

شكل (8) تقييم نسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية والتقليدية المصرية



بين البنوك الإسلامية والتقليدية في نسبة ربحية السهم ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، إلا أن نسبة سعر السهم إلى أرباحه انخفضت بفروق جوهرية عن البنوك التقليدية. وتعتبر هذه النسبة الأخيرة، من المؤشرات المهمة في سوق الأوراق المالية، فارتفاع هذه النسبة تشير إلى تعاؤل المستثمرين بأداء البنك، بما يعمل على منح سعراً أعلى للسهم في مقابل الربحية من هذا السهم. وبالتالي يشير انخفاض هذه النسبة بفروق جوهرية عن البنوك التقليدية، إلى قدرة أعلى للبنوك التقليدية على تحقيق موقف سوقي أفضل بالبورصة المصرية، وقيمة سوقية أعلى لأسهمها. وبناءً على ذلك يمكن قبول فرض الدراسة السابع. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة بشناق زاهر (2011) ودراسة (Omran, 2017)، حيث أثبتت الدراستان منح المستثمرين فيما سوقية أعلى للبنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية.

سادساً: ملخص النتائج:

اهتمت الدراسة الحالية بتقييم المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية خلال الفترة التي تعرضت فيها مصر لبعض الازمات من 2011 وحتى 2017. وقد كانت النتائج الرئيسية للدراسة كما يلي:

أولاً: اتجهت البنوك الإسلامية نحو استخدام جزء كبير من مواردها المالية في الاستثمار بالأوراق الحكومية وأوراق الدين، وبنسب أعلى من البنوك التقليدية، وذلك بالرغم أن هذه الأوراق تقوم أساساً على نظام الفائدة وبيع الديون بما لا يتفق مع المعايير والعقود الشرعية. وقد أدى هذا التوسع في

أ- ربحية السهم الواحد: يشير جدول وشكل (8-أ) إلى تراوح هذه النسبة بالبنوك الإسلامية بين 0.71- نتيجة خسائر بنك أو ظبي في 2012، و4.20 في 2016، بمتوسط 1.62. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت النسبة بين 1.28 و4.16 بمتوسط أعلى من البنوك الإسلامية قيمته 2.57. وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة بالبنوك الإسلامية خلال معظم السنوات، إلا أن قيمة Z غير ذات دلالة إحصائية، مما يوضح أن هذه الفروق هي غير جوهرية.

ب- القيمة السوقية/القيمة الدفترية: يشير جدول وشكل (8-ب) إلى تراوح متوسط هذه النسب بالبنوك الإسلامية بين 0.68، و1.59، بمتوسط 1.07. أما البنوك التقليدية فقد تراوح هذا المتوسط بين 1.01، و2.58، بمتوسط أعلى من البنوك الإسلامية قيمته 1.64. وقد جاءت قيمة Z غير ذات دلالة إحصائية، مما يوضح أن هذه الفروق هي غير جوهرية.

ج- نسبة سعر السهم إلى أرباحه P/E: يشير جدول وشكل (8-ج) إلى تراوح النسبة بالبنوك الإسلامية بين 2.66، و9.99، بمتوسط 5.59. أما البنوك التقليدية فقد تراوحت بين 6.60 و17.32 بمتوسط أعلى من البنوك الإسلامية قيمته 9.75. وقد جاءت قيمة Z ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 95%، مما يوضح أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية، وبما يشير إلى أن المستثمرين يمنحون البنوك التقليدية سعراً أعلى للسهم في مقابل الربحية التي سيحصلون عليها من هذا السهم.

وبشكل عام تشير نتائج القيمة السوقية السابقة إلى أنه على الرغم من أنه ليس هناك فروق جوهرية

وبفروق جوهرية عن البنوك التقليدية، مما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر التعسر المالي من البنوك التقليدية.

سادسا: أثبتت الدراسة انخفاض العائد على الأصول بالبنوك الإسلامية وبفروق جوهرية عن البنوك التقليدية. وعلى الرغم من وجود ارتفاع في نسبة العائد على حق الملكية بالبنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية خلال بعض السنوات، إلا أن السبب في ذلك لا يرجع إلى زيادة نسبة العائد على الأصول الذي أثبتت الدراسة انخفاضه، ولكن يرجع إلى ارتفاع نسبة الرفع المالي بالبنوك الإسلامية الذي اثبتت الدراسة ارتفاعه.

سابعا: انخفضت نسبة سعر السهم إلى أرباحه بالبنوك الإسلامية وبفروق جوهرية عن البنوك التقليدية. وهو ما يشير إلى منح المستثمرين قيمة أعلى لأسهم البنوك التقليدية في مقابل ربحية هذه الأسهم، وبالتالي موقف أفضل للبنوك التقليدية بالبورصة المصرية.

وتأتي هذه النتائج السابقة الخاصة بالبنوك الإسلامية المصرية، لتوضح كيف أن عمل البنوك الإسلامية في ظل أسواق وقواعد وقوانين تتفق مع عمل البنوك التقليدية، ولا تتفق مع المعايير والأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية، قد أدى إلى محاكاة البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية في الكثير من الأهداف والأعمال. كما أدى إلى اتجاه البنوك الإسلامية نحو تحقيق الأهداف التقليدية، مثل السعي نحو تعظيم الربح وتعظيم الثروة لتنافس البنوك التقليدية. وهي بذلك تبتعد عن الهدف الأساسي الذي قام من أجله الاقتصاد والاستثمار الإسلامي، وهو تحقيق الربح بما يتوافق مع قواعد

الاستثمار بالأصول السائلة، إلى ارتفاع نسبة السيولة بالبنوك الإسلامية، وبالتالي عدم تعرضها لمخاطر سيولة أعلى من البنوك التقليدية.

ثانيا: اتجهت البنوك الإسلامية نحو تقليل نسب منح القروض (سواء بشكل مرابحات أو مشاركات أو مضاربات للعملاء). ويأتي ذلك على الرغم من أن منح الائتمان للعملاء يعتبر من الأعمال الأساسية للبنوك، وخاصة البنوك الإسلامية التي من أهدافها الأساسية طبقا لقواعد الاستثمار الإسلامي، الدخول في عقود تمويل شرعية لمشروعات تساهم في تنمية ونهضة المجتمع. وقد أدى انخفاض نسبة الاستثمار في القروض إلى انخفاض مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وبفروق جوهرية.

ثالثا: أنه على الرغم من اثبات الدراسة لعدم تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر تشغيلية أعلى من البنوك التقليدية، إلا أن عدم ارتفاع المخاطر التشغيلية يرجع إلى أن الجزء الأكبر من العوائد التشغيلية التي حققتها البنوك الإسلامية، كان من خلال عائد الأوراق الحكومية وأوراق الدين، التي لا تتضمن مخاطر تشغيلية مثل التي تتضمنها التعاملات بالعقود الشرعية كالمرابحات والمضاربات والمشاركات وغيرها.

رابعا: تعرضت البنوك الإسلامية المصرية لمخاطر سوقية أعلى من البنوك التقليدية، وكانت أكثر تأثرا بالتقلبات السوقية الشديدة التي حدثت في أسعار الصرف والفائدة وأسعار الأسهم منذ 2011. ويأتي ذلك في ظل عدم توافر وسائل للتحوط ضد هذه التقلبات تتفق مع القواعد الشرعية.

خامسا: ارتفعت نسبة الرفع المالي بالبنوك الإسلامية وانخفضت نسب تحقيق الكفاية الرأسمالية

الحلال بما يتفق مع معايير الشريعة الإسلامية،
وبما يحقق مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

ثامنا: اقتراحات لبحوث مستقبلية

1- قامت الدراسة الحالية بتقييم المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في مصر. وتقتصر الدراسة إعادة هذا التقييم لتتم المقارنة بين البنوك الإسلامية المصرية وعدد من البنوك الإسلامية الأخرى التابعة لعدد من الدول العربية والإسلامية والعالمية المختلفة.

2- قامت الدراسة الحالية بتقييم البنوك الإسلامية المصرية مقارنة بالبنوك التقليدية خلال فترة الأزمات والتقلبات التي مرت بها مصر من 2011 حتى 2017. وتقتصر الدراسة إعادة هذا التقييم بعد مرور عدد آخر من السنوات لمعرفة مدى التغير الحادث بالبنوك الإسلامية بعد مرور هذه الأزمات.

3- قامت الدراسة الحالية بالتقييم باستخدام البنوك الإسلامية التي تعمل بشكل كامل كبنوك إسلامية. وتقتصر الدراسة القيام بهذا التقييم على البنوك الإسلامية التي تعمل كفروع من البنوك التقليدية، على أن تتم المقارنة بين هذه الفروع الإسلامية والفروع التقليدية.

المراجع العربية

1- أبو محييد، موسى عمر، 2008، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II"، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

الشريعة الإسلامية وبما يحقق مصالح المستثمر ومصالح المجتمع. كما أدى أيضا إلى اتجاه البنوك الإسلامية نحو العمل على تقليل المخاطر التي تتعرض لها، من خلال الاتجاه نحو الاستثمارات التقليدية الآمنة والمضمونة الربحية، مثل أدون وسندات الخزنة، بالرغم من عدم توافقها مع القواعد والعقود الشرعية.

سابعا: توصيات الدراسة

1- تغيير النظم والاطر التقليدية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية، لتكون نظم وأطر تتوافق مع طبيعة العمل بالمعايير والعقود الشرعية، وبما يضمن في نفس الوقت حماية أموال المودعين والمستثمرين.

2- تغيير طرق التقييم التقليدية للمخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية، إلى طرق تتوافق مع طبيعة عمل هذه البنوك، وبما يحقق الأهداف الأساسية من وجود تلك البنوك الإسلامية.

3- توفير أدوات مالية شرعية آمنة ومربحة وذات سيولة مرتفعة، تتناسب مع أهداف واستثمارات البنوك الإسلامية.

4- توفير أدوات تحوط شرعية تصلح للتحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، وتتوافق مع طبيعتها.

5- تحفيز القائمين على إدارة البنوك الإسلامية والمستثمرين، نحو تحقيق الأهداف الأساسية من قيام الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، والخروج من إطار الأهداف التقليدية الخاصة بتعظيم الربح وتعظيم الثروة، نحو تحقيق الربح

- 2- أحمد، عبد الرحمن يسري، 2000، "البنوك الإسلامية الأسس وآليات العمل وضرورات التطور"، ورقة عمل، ندوة الصناعة المالية الإسلامية، الإسكندرية.
- 3- البلتاجي، محمد، 2010، "مشكلات إدارة الخزينة في المصارف الإسلامية"، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.
- 4- الحناوي، محمد صالح وتوفيق، جميل أحمد، 1991، "الإدارة المالية والتمويل"، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- 5- الزحيلي، محمد وهبه، 2002، "المعاملات المالية المعاصرة"، دار الفكر، دمشق.
- 6- السالوس، علي أحمد، 2002، "موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي"، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، بلبس.
- 7- المعني، هناء عبد العزيز، 2012، "تقييم أداء المحافظ المالية الإسلامية مقارنة بالمحافظ التقليدية"، رسالة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- 8- المعني، هناء عبد العزيز، الحناوي، محمد صالح، وإسماعيل، السيدة عبد الفتاح، 2012 "معايير تقييم المحافظ المالية الإسلامية من وجهة نظر شرعية"، المؤتمر العالمي الثالث للتسويق الإسلامي، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، القاهرة.
- 9- بو عبدلي، أحلام وسعيد، ثريا، 2015، "المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر"،
- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 3، ديسمبر 2015.
- 10- حسن، ماهر الشيخ، 2005، "قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 11- دوابه، أشرف محمد، 1999، "صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق عرض منهجي، نموذج مقترح"، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد.
- 12- دوابه، أشرف محمد، 2005، "علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مصر"، بحث مقدم إلى ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، الامارات العربية المتحدة.
- 13- زاهر، بشناق، 2011، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- 14- زايدي، مريم، 2017، "اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- 15- سانو، قطب، 2000، "الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

- 16- شحاته، حسين، 2010، " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات"، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة.
- 17- صالح، مفتاح، 2009، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الإدارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- 18- قحف، منذر، 2011، "أساسيات التمويل الإسلامي"، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كوالالمبور، ماليزيا.
- 19- كمال، بوعظيم وبورقيبة، شوقي، 2009، " تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية"، جامعة فرحات سطيف، كلية العلوم الإدارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 20- يونس، مونه، 2015 " تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر، دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي، خلال الفترة 2008-2013"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
1. **Abdifar, Pejman, Molyneux, Philip and Tarazi, Amine, 2013**, "Risk in Islamic Banking", HAL Id: hal-0-0915-115, <https://hal-unilim.archives-ouvertes.fr/hal-00915115>.
2. **Abdullah, Marlina and Ismail, Shahimi, (2011)**, "Operational risk in Islamic banks: examination of issues", *Qualitative Research in Financial Markets*, Vol. 3 N, 2 pp. 131– 151.
3. **Almarzoqi, Raja, Naceur, Sami, and Scopelliti, Alessandro, 2015**, "How Does Bank Competition Affect Solvency, Liquidity and Credit Risk? Evidence from the MENA Countries", *International Monetary Fund, IMF Working Paper*, PP 1-43.
4. **Al-Tamimi, Hussein A., 2014**, "Financial Risk and Islamic Banks' Performance in the Gulf Cooperation Council (GCC)", *The Second Annual Conference of Islamic Economics & Islamic Finance Venue: Chestnut Conference Center: University of Toronto, Toronto, Canada, October 30th, 2014*.
5. **Ariffin, Noraini, 2012**, " Liquidity Risk Management and Financial Performance in Malaysia: Empirical Evidence from Islamic Banks", *Aceh International Journal of Social Sciences*, 1 (2): 77-84.

6. **Aspal Parvesh and Dhawan, Sanjeev 2014**, "Financial performance assessment of banking sector in India: A case study of old private sector banks", *The Business & Management Review*, Volume 5, Number 3.
7. **Bourkhis, Khawla and Nabi, Mahmoud, 2013**, "Islamic and conventional banks' soundness during the 2007–2008 financial crisis", *Review of Financial Economics*, "<http://dx.doi.org/10.1016/j.rfe.2013.01.001>".
8. **Chazi, Abdelaziz and Syed, Lateef, 2010**, "Risk exposure during the global financial crisis: the case of Islamic banks", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 3, pp. 321 - 333.
9. **Elsiefy, Elsayed, 2013**, "Comparative Analysis of Qatari Islamic Banks Performance versus Conventional Banks Before, During and After the Financial Crisis", *International Journal of Business and Commerce* Vol. 3, No.3, P-P. 11-41.
10. **Ergec, Etem and Gulumser, Bengul, 2011**, "Impact of Interest Rates on Islamic and Conventional Banks: The Case of Turkey", Online at <https://mpira.uibmuenchen.de/29848> /MPRA Paper No. 29848, posted 4. April 2011-10:17 U-TC.
11. **Fayed, Mona, 2013**, "Comparative Performance Study of Conventional and Islamic Banking in Egypt", *Journal of Applied Finance & Banking*, vol. 3, no. 2, 2013, 1-14.
12. **Greuning, Van and Iqbal, Zamir, 2008**, "Risk Analysis for Islamic Banks", *The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank*, Washington DC.
13. **Hasan, Maher and Dridi, Jemma, 2010**, "The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study", *IMF Working Paper*, International Monetary Fund WP/10/201.
14. **Hussein, Mohamed, 2016**, "Risk Management in Islamic Banks: A Case Study of the Faisal Islamic Bank of Egypt" *International Journal of Economics and Management Engineering* Vol:10, No:12, PP 4030- 4038.
15. **Ibrahim, M., Mohammad, K., Hoque, N., and Khan, N., 2014**, "Investigating the Performance of Islamic Banks in Bangladesh", *Asian Social Science*; Vol. 10, No. 22.
16. **Jorion, Philippe, 2005**, "Bank Trading Risk and Systemic Risk." In: Mark Carey and Rene' Stulz (eds), *The Risks of Financial Institutions*, Oxford P-ress.
17. **Mahdi, Ines and Abbes, Moun, 2017**, Relationship between capital, risk and liquidity: a comparative study between Islamic and conventional banks in MENA region", *Research in International Business and Finance*, <http://dx.doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.07.113>.
18. **Mann, H. B. and Whitney, D. R.,** "On a Test of Whether one of Two Random Variables is Stochastically Larger than the Other", *The Annals of Mathematical Statistics*, Vol. 18, No. 1, pp. 50-60.
19. **Omran, Mohamed, 2017**, "Islamic banks stock market valuation: evidence from Saudi Arabia", *International Journal of Islamic Marketing and Branding*, Vol.2, Issue2, pp. 122-133.

- 20. Rosly, Saiful and Abu Bakar, Mohd, 2003**, "Performance of Islamic and mainstream banks in Malaysia", *International Journal of Social Economics*, Vol.30No.12, 2003, pp. 1249-1265.
- 21. Samad, Abdus and Hassan, Kabir, 1999**, "The performance of Malaysian Islamic bank during 1984-1997: an exploratory study", *International Journal of Islamic Financial Services* Vol. 1 No.3.
- 22. Samad, Abdus, 2004**, "Performance of interestfree Islamic banks VIS-ÀVIS interestbased, convention banks of Bahrain", *IJUM Journal of Economics and Management* 12, no.2.
- 23. Siddiqui, Anjum (2008)**, "Financial contracts, risk and performance of Islamic banking", *Managerial Finance*, Vol. 34, issue 10, pp. 680 – 694.
- 24. Siraj, K., and Pillai, P., 2012**, "Comparative Study on Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in GCC region", *Journal of Applied Finance & Banking*, vol.2, no.3, PP 1-23-161.
- 25. Waemustafa, Waeibrorheem and Sukri, Suriani, 2016**, "Systematic and unsystematic risk determinants of liquidity risk between Islamic and Conventional banks", *International Journal of Economics and Financial Issues* Vol. 6 No.4, pp. 1321-1327.
- 26. Trada Naama, Trabelsib, Mohamed and Goux, Jean, 2017**, "Risk and profitability of Islamic banks: A religious deception or alternative solution?", *European Research on Management and Business Economics* Vol 23 PP. 40–45.
- 27. Usman, Abid and Khan, Muhammed, 2012**, "Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: A Comparative Analysis", *International Journal of Business and Social Science* Vol.3 o.7.
- 28. Youssef, Amr and Samir, Osama, 2015**, "A comparative study on the financial performance between Islamic and conventional banks: Egypt case", *The Business and Management Review*, Volume 6 Number 4.
- 29. Zarrouk, Hajerr, 2014**, "The Impact of the International Financial Crisis on the Performance of Islamic Banks in MENA Countries", *The Developing Role of Islamic Banking and Finance: From Local to Global Perspectives*, *Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis*, Volume 95,45-69.
- 30. Zarrouk, Hajerr, Jedidia, Khoutem and Moualhi, Mouna, 2016**, "Is Islamic bank profitability driven by same forces as conventional banks?-", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 9 Issue: 1, pp.46-66.
- 31. Zinsa, Alexandra and Weillb, Laurent, 2017**, "Islamic banking and risk: The impact of Basel II", *Economic Modelling*, Vol 64,PP.626–637.